هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية الحقوق

بكالوريوس في الحقوق

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 24-26 مايو 2021

HA014-C3-R014

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة.....3

ب. بيانات البرنامج.....5

ج. ملخص الأحكام.....9

د. المعايير والمؤشرات 11

المعيار (1) 11

المعيار (2) 23

المعيار (3) 38

المعيار (4) 48

هـ. الاستنتاج.....58

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء، وذلك بموجب القرار رقم: (17) للعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي"، دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمُ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة، وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس في الحقوق
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	تم التصديق لجامعة العلوم التطبيقية من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم – مملكة البحرين، بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم: (2004/140) المؤرخ في 5 يوليو 2004
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	8
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	20 يناير 2024
عدد الوحدات*	45 مقررًا دراسيًّا
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	(550) ساعة معتمدة بالإطار الوطني للمؤهلات
أهداف البرنامج*	1. رفد المجتمع البحريني والخليجي بخريجين قادرين على العمل بمستوى اختصاصي في القطاعات ذات الصلة بالعمل القانوني. 2. إعداد خريجٍ مُلِمٍّ بمعرفة تفصيلية ناقدة في فروع القانون، ومُكْتَسَب قدرٌ كافٍ من المهارات الذهنية، والعملية،

	والتحويلية المتخصصة تؤهله دخول سوق العمل، والمساهمة في خدمة المجتمع وتطويره. 3. إعداد خريج قادر على استخدام المهارات المتخصصة؛ لتطبيق طرق، وأساليب البحث العلمي القانوني، والتعليم المستمر، والتعامل مع التقنيات الحديثة، ومؤهل لمتابعة دراسته العليا. 4. إعداد خريج يتحمل المسئولية، وملتزم بآداب وأخلاقياتِ المهنة القانونية، ويحترمُ العدالة، والقيم الدينية، والأخلاقية والوطنية.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	A. الفهم والمعرفة: A1. إظهار المعرفة الناقدة للمجالات القانونية والشرعية ومعرفة الأساس النظري للنص القانوني، وأحكام القضاء الخاصة به. A2. إظهار المعرفة الناقدة بعمل الجهات ذات العلاقة بالعمل القانوني، واختصاصاتها من محاكم، ونيابة عامة، والضبط القضائي، والمجالس التشريعية. A3. امتلاك معرفة تفصيلية بتاريخ وحضارة مملكة البحرين، ونظامها السياسي والاقتصادي. B. المهارات الخاصة بالموضوع: B1. استخدام المهارات المتخصصة؛ لتطبيق المعرفة النظرية في حل المسائل المعقدة الواقعية والافتراضية في المجالات القانونية.

	B2. استخدام المهارات المتخصصة في تقديم المشورة القانونية وإجراء المفاوضات، والاختيار الأمثل بين البدائل المتاحة، والمرافعة لدى المحاكم، والجهات القضائية، والقيام بإجراءات التحقيق بكفاءة. B3. إعداد البحوث، واللوائح والمرافعات، والعقود والأوراق القانونية بشكل احترافي. C. مهارات التفكير الناقد: C1. استخدام نطاق من الأساليب؛ للقيام بالتحليل الناقد، وتقييم الأحكام القانونية والاجتهادات القضائية. C2. استخدام نطاق من الأساليب؛ للقيام بتفسير القواعد القانونية بإبداع، واستنباط الأحكام منها. C3. استخدام نطاق من الأساليب؛ للقيام بتحديد المشكلات المعقدة، وتحليلها، واستنتاج الحلول، وتحديد العلل وراء الأحكام القانونية. D. المهارات العامة والتحويلية: D1. تقديم العروض، ومناقشة الأبحاث القانونية، واستخدام الحاسوب، ووسائل الاتصال الحديثة، ومصادر التعلم الذاتي. D2. ممارسة سلوكيات وآداب وأخلاقيات المهن القانونية المختلفة، وتَحَمُّل المسئولية بشكل كبير تجاه الآخرين.

	D3. العمل بمستوى اختصاصي ضمن مجموعات متعددة وقيادتها، والتواصل مع الآخرين بلغة قانونية سليمة.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	لا ينطبق
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف جزئيًّا

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ برنامج بكالوريوس في الحقوق قد مُنِحَ ترخيصًا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (و د 2004/140)، الصادر في 2004/7/5، وأنَّ طرح برنامج البكالوريوس في الحقوق باللغة العربية، جاء لتغطية حاجة سوق العمل المحلية والإقليمية، بحملة شهادة البكالوريوس في الحقوق، ورفد القطاع الحكومي، وكذلك المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالعمل القانوني بأشخاص قانونيين مؤهلين. وتتكون الخطة الدراسية للبرنامج من عدد مناسب من الساعات (135) ساعة معتمدة، وهي تعادل (550) ساعة معتمدة بالإطار الوطني للمؤهلات، تُطرح على مدار ثمانية فصول دراسية. كما صُمِّمَ البرنامجُ بشكل يضمن تحقيق المعرفة والمهارات المطلوبة في خريجي كليات الحقوق.

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة وتقرير التقييم الذاتي – وجود سياسة لإدارة المخاطر على مستوى جامعة العلوم التطبيقية، وكذلك يوجد سجل للمخاطر على مستوى الجامعة للعام الأكاديمي 2019–2020، والعام الأكاديمي 2020–2021، بما فيها المخاطر المتعلقة بجودة البرنامج، والمعايير الأكاديمية، كذلك يوجد سجل مخاطر لبرامج كلية الحقوق الثلاثة للعام الأكاديمي 2020–2021، والذي تم اعتماده من قِبَلِ لجنة إدارة المخاطر بالكلية بعد مناقشته، وهو يتضمن

مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تواجه البرامج الدراسية الثلاثة في كلية الحقوق، ونقاط تأثيرها، والشخص المسئول. كما تمَّ التأكد – من خلال مقابلة الإدارة العليا للبرنامج (افتراضيًّا) – من أنَّ إدارة الكلية عملت على تجديد خطة المخاطر التي تواجه برامج الكلية – ومنها برنامج بكالوريوس في الحقوق – عقب تفشي جائحة كورونا.

- بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، تبيَّن للجنة المراجعة أن برنامج بكالوريوس في الحقوق يلتزم بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، حيث تم تسكين هذا البرنامج تحت رقم: (Q18-007)، ورقم الإدراج المؤسسي (IL15-013)، في المستوى الثامن كما أنه يلتزم بمتطلبات تصميم المؤهل الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات، وما يتعلق بها من إجراءات ربط المؤهلات وإقرارها.

- بعد فحص الأدلة والوثائق المتعلقة بقرار تسكين المؤهل، والموقع الإلكتروني للجامعة، وإفادات تخرج عينة من الطلبة، وتقرير التقييم الذاتي، تبيَّن لأعضاء لجنة المراجعة وجود مسمى للبرنامج هو: "بكالوريوس في الحقوق"، وهو مُسَمًّى مُخْتَصَر، ومُوَضِّحٌ لنوعه ومحتواه ومستواه، كما أنه مُوَثَّقٌ بشكل واضح ودقيق في الشهادات، ووثائق التوصيف وموقع الجامعة الإلكتروني.

- وفقًا لوثيقة مواصفات البرنامج، فإنَّ لبرنامج بكالوريوس في الحقوق أربعة أهداف واضحة وملائمة ومرتبطة بمخرجات التعلم. هذه الأهداف مُبَيَّنَةٌ في تقرير التقييم الذاتي، ومرتبطة في جدول رُبِطَ بالمخرجات التعليمية للبرنامج. وقد أوضحت الأدلة المقدمة أن هناك مراجعة دورية لأهداف البرنامج، وقد تمت آخرها بتاريخ 14 يناير 2021.

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، ومنها وثيقة مواصفات البرنامج وأهدافه، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ البرنامج يسعى إلى تحقيق رسالة الكلية ورسالة الجامعة، ويبين التقرير مقابلة بين الرسالتين، كما يتضمن جدول مقابلة بين أهداف البرنامج ورسالة الكلية والجامعة. وترى لجنة المراجعة أنَّ رسالة الجامعة، والمتمثلة – أساسًا – في منح طلبتها وموظفيها الفرصةَ؛ للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع البحريني بشكل عام، والسعي لأن تكون عنوانًا للتعليم والتعلم التطبيقي، والبحث العلمي على المستويين الوطني والإقليمي، والدولي، تتوافق مع رسالة كلية الحقوق، والمتمثلة في تلبية احتياجات المجتمع البحريني، والمجتمع الإقليمي المجاور، من الخريجين المتخصصين في المجال القانوني، والقادرين على العمل بكفاءة عالية في كل المجالات ذات الصلة بالعمل القانوني،

وتتوافق هذه الرسالة – أيضًا – مع أهداف البرنامج الذي يسعى في الأساس إلى تعليم ونشر الثقافة القانونية، وثقافة البحث العلمي القانوني على المستويين الوطني والإقليمي، وهو ما تراه اللجنة مناسبًا.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – وجود مجموعة من المواصفات العامة للخريجين على مستوى جامعة العلوم التطبيقية، تلك المواصفات التي يجب أن يكتسبها أيضًا خريج برنامج بكالوريوس في الحقوق، كما أن هذه المواصفات مشارٌ إليها في كتيب الطالب، للعام الجامعي 2020–2021، وهي متمثلة في ثماني مواصفات عامة وأساسية؛ يجب أن تتوافر في الخريجين، وهي أن يكونوا: 1– مفكرون ينتقدون، ومتعلمون يتأملون. 2– لديهم المهارات التنظيمية والدافعية للاستمرار في الأنشطة العلمية. 3– يمتلكون المعرفة الكافية والمهارة في مجال عملهم. 4– محاورون فاعلون. 5– يعملون بشكل جماعي. 6– ممارسون ومتعاونون بارعون. 7– يتسمون بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية. 8– ملتزمون بالتعليم مدى الحياة. وقد تم ربط المواصفات العامة للخريجين بمخرجات التعلم المطلوبة في برنامج بكالوريوس في الحقوق، كما تم تحديدها في مواصفات البرنامج، وهو ما يؤكده كذلك تقرير التقييم الذاتي.

- توجد مخرجات تعلم محددة وواضحة لبرنامج بكالوريوس في الحقوق، مُبَيَّنَةٌ في وثيقة مواصفات البرنامج، تندرج تحت أربع فئات عامة وأساسية، هي: الفهم والمعرفة، المهارات الخاصة بالموضوع، مهارات التفكير الناقد، المهارات العامة والتحويلية، وهي مخرجات تراها اللجنة مرتبطة بأهداف البرنامج كما وضحها تقرير التقييم الذاتي، كما أنَّها ملائمة لنوعه ومستواه، ومتوافقة مع إستراتيجية التعليم والتعلم في جامعة العلوم التطبيقية، وكذلك إرشادات دليل الإطار الوطني للمؤهلات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد تمت صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال اتباع تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، كما جرت مراجعتها وتعديلها؛ لتتناسب مع المستوى الثامن وفقًا لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، وهي مخرجات قابلة للنقل والقياس، حيث تمَّ عمل مقايسة مرجعية لهذه المخرجات مع المعايير الأكاديمية البريطانية، والمعايير القومية القياسية المصرية، وكذلك عمل مقايسة مرجعية رسمية لهذه المخرجات مع جامعتين إقليميتيْن. وهذا ما تم التأكد منه أيضًا – خلال المقابلات – التي أجريت مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الافتراضية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، كما وردت في وثيقة توصيف المقررات الدراسية، واضحةٌ ومحددةٌ، وهناك أدلة على أن صياغتها قد تمت بناءً على مقايسات مرجعية، وفقًا للمستويات المحددة في تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية. كما تبين – كذلك – وجود آليات من بينها الإطار الوطني للمؤهلات، والمقايسات المرجعية مع البرامج المماثلة؛ لضمان ملاءمة هذه المخرجات مع مستوى المقررات الدراسية، وهذا ما تأكدت منه اللجنة – خلال المقابلات – مع أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الافتراضية.

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد مراجعة وفحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنَّ هناك ربطًا بين مخرجات كل مقررات البرنامج الإجبارية والاختيارية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومُبَيَّنَة ضمن مصفوفة تحقق مخرجات التعلم للمقررات الدراسية المختلفة وفقًا لنسب مئوية داخل جدول؛ ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2020–2021. كما تأكدت اللجنة من ذلك أيضًا بعد مقابلة أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الافتراضية.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- تبيَّن للجنة – بعد فحص ودراسة الأدلة والوثائق المقدمة، ومنها لائحة منح درجة بكالوريوس في الحقوق، والخطة الدراسية، والمقررات الدراسية – أنَّ المقررات الواردة في الخطة الدراسية تمَّ تنظيمها، وترتيبها بشكل منظم؛ يعكس وجود تطور وتقدم في المقررات الدراسية، كما أنها مناسبة وفقًا لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، مع وجود بعض المتطلبات السابقة المناسبة لمقررات البرنامج وتسلسها المعرفي، كذلك فقد تم إجراء تطوير وتعديل في بعض المقررات حسب توصيات تقارير المراجعات الخارجية. كما تبيَّن أنَّ عدد المقررات التي يُسمح للطالب بالتسجيل فيها – في الفصل الدراسي الواحد يكون حدها الأدنى – أربعة مقررات بواقع (12) ساعة معتمدة، وحدها الأقصى ستة مقررات بواقع (18) ساعة معتمدة، وهو عبء دراسي تراه اللجنة مناسبًا. ومع ذلك، توصي اللجنة بأنْ يُنْظَرَ في إضافة مادة قانون المنظمات الدولية إلى قائمة المقررات الاختيارية – على الأقل – حتى يكون الخريج على دراية ببعض الجوانب القانونية لعمل الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الإقليمية، مثل: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. كما ترى اللجنة أيضًا أنْ يُعَدَّلَ مقررُ القانون البحري من كونه مادةً اختياريةً؛ ليكون تحت مسمى: (القانون البحري والجوي)، فهما فرعان مرتبطان ببعضهما. كما تقترح اللجنة بأنْ يتمَّ تعديل مسمى مادة أساليب البحث العلمي والقانوني إلى (أساليب البحث القانوني)؛ حتى يكون المسمى دقيقًا ومُنصبًّا على أساليب ومناهج البحث القانوني دون سواها. كذلك تقترح اللجنة إضافة مشروع تخرج للطلبة مع توضيح علاقة هذا المشروع بمقرر أساليب البحث العلمي.

- بعد فحص تقرير المراجعة السنوية للبرنامج للعام الجامعي 2018–2019، والعام الجامعي 2019–2020، وتقرير التقييم الذاتي، تبين أنه يتم تحديث محتوى المنهج الدراسي لمقررات البرنامج بشكل منتظم؛ ونتيجة لذلك فقد تم تحديث وإضافة مقررات جديدة، وكذلك تحديث محتويات المناهج الدراسية للبرنامج. كذلك تضمن تقرير المقايسة المراجعية للبرنامح توصيات بخصوص المناهج الدراسية والمقررات، فعلى سبيل المثال، أوصى تقرير المراجعة السنوية للبرنامج 2019–2020، بتغيير الكتاب المقرر في مقرر القانون الجنائي القسم الخاص (1)؛ لأنه لا يشمل جميعَ موضوعات المقرر. وكذلك أوصى بتغيير كتاب المالية العامة، حيث إنَّ محتواه العلمي قديمٌ، ولا يتناسب من التشريعات الجديدة بخصوص الضرائب في مملكة البحرين، وهذا ما تأكد لأعضاء اللجنة أثناء المقابلات، التي تمت مع أعضاءهيئة التدريس. ولذلك، تقر اللجنة بجهود القائمين على البرنامج في تحديث وتطوير المنهج الدراسي بشكل مستمر، وتشجع على الاستمرار في المراجعة المنتظمة، والتحديث المستمر لمحتوى

جميع المقررات الدراسية للبرنامج؛ لتتواكب مع آخر التطورات التشريعية في كل فروع القانون في مملكة البحرين، أو تلك التي تحدث على المستوى الدولي.

- تبيَّن للجنة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة – وجود آلية للتأكد من تحقيق التوازن المناسب في المناهج الدراسية بين الجانب النظري والتطبيقات العملية، وذلك حسب طبيعة المنهج ذاته، حيث تبين مثلاً أن بعض المقررات تحتوي على جانب نظري وجانب آخر عملي أو تدريبي، مثل: مقرر التطبيقات العملية في الدعوى الجنائية (NLAW432)، ومقرر التطبيقات العملية في الدعوى المدنية والتجارية (NLAW416)، بجانب المنهج النظري لهذين المقررين. كما تبيَّن للجنة أنَّ كلية الحقوق تنظم زيارات ميدانية لبعض الوحدات التي لها علاقة بالعمل القانوني من خلال التعاون مع مكتب خدمة المجتمع، كما يتبين كذلك من التقرير السنوي لممثل كلية الحقوق لدى لجنة خدمة المجتمع 2018–2019. وإن كانت اللجنة تقترح على كلية الحقوق أن تعملَ على تنظيم فعاليات لصقل مهارات الطلبة في بعض النواحي المرتبطة بالعمل القانوني، مثل تنظيم المحاكمات الصورية، ونظم المحاكاة لعمل بعض المجالس التشريعية (محاكاة مجلس النواب)، والتنفيذية (بعض الوزارات)، والهيئات الدولية (مجلس جامعة الدول العربية – المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، وغيرها من الفعاليات التي تُكْسِبُ الطلبةَ بعضَ المعارف والمهارات الخاصة.

- اطلعت لجنة المراجعة على عينة من محتوى المقررات الدراسية، التي شملت بيانًا تفصيليًّا لمقرر القانون الدستوري، والموضوعات التي يحتويها المقرر، وطريقة تدريسه على مدار الفصل الدراسي، وتقرير ملف مقرر القانون الدولي العام، وقانون الشركات والإفلاس، ومواصفات مقرر القانون الدستوري، ومحتوى مادتي القانون الدولي العام والقانون الدستوري، وقد تبيَّن – بناءً على هذه الأدلة – أنَّ محتوى المقررات الدراسية يشمل كلَّ العناصر المتوقعة من حيث العمق والاتساع. كما تبين وجود تطوير للمقررات الدراسية بالشكل الذي يجعلها تحتوي كلَّ العناصر والموضوعات التي يجب أن يشملها المقرر الدراسي وفقًا لسياسة مراقبة وتطوير البرامج الجديدة، واستنادًا إلى المقايسة المرجعية، وتقرير المراجعة الدوري والسنوي للبرنامج.

- وجدت اللجنة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي – أنَّ المقررات الدراسية مدعومة بمصادر تعليمية، ومراجع حديثة ورقية وإلكترونية ذات صلة. كما يوجد مجموعة من

الكتب والمجلات المتاحة في مكتبة الجامعة، بالإضافة لاشتراك الجامعة في قواعد البيانات، وفي بعض المجلات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية، باللغتين العربية والإنجليزية. فضلاً عن وجود قائمة تضم (148) كتابًا قانونيًّا طبعة 2020 و 2021. كما تم الاطلاع كذلك على تقرير عن مقتنيات مكتبة جامعة العلوم التطبيقية للعام الأكاديمي 2020–2021. وقد تبين للجنة كذلك إدراج بعض الأبحاث من تأليف أعضاء هيئة التدريس بالكلية، كأبحاث أو مراجع مساعدة في تدريس المقررات.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، ومنها تقرير التقييم الذاتي – أنَّ كلية الحقوق تلتزم تطبيق إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم على مستوى الجامعة، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من طرائق وأساليب التدريس المناسبة لطبيعة الدراسات القانونية؛ مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد تم الاطلاع على توصيف مقرر التدريب العملي (LAW401)، وتوصيف مقرر أساليب البحث العلمي والقانوني (LAW201)، والتي توضح استخدام مجموعة من طرائق التعليم والتعلم الملائمة؛ لتحقيق كل مخرج من مخرجات المقرر، ومن هذه الأساليب إعداد البحوث وأوراق العمل، والدراسات القانونية، المناقشات وتبادل الآراء، العمل في مجموعات عرض وتقديم المادة العلمية، وهي أساليب وطرائق تعليم وتعلم تراها اللجنة مناسبة؛ لتحقيق المخرجات المطلوبة. وقد تأكدت اللجنة – من خلال لقائها مع طلبة البرنامج أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ هناك استخدامًا لمجموعة من طرائق التعليم والتعلم الملائمة؛ لتحقيق كل مخرج من مخرجات البرنامج، ويتبين ذلك أيضًا من نماذج تقييم المقررات التي اطلعت عليها اللجنة ومنها: نموذج تقييم مقرر مصادر الالتزام (NLAW211)، وقانون المرافعات المدنية والتجارية (LAW413)، وعقود تأمين وكفالة (LAW411)، والتي توضح رضا الطلبة عن طرائق وأساليب التدريس المستخدمة.
- تتضمن إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم الخاصة بجامعة العلوم التطبيقية، أساليب متعددة في التعليم والتعلم منها المحاضرات النظرية، المناقشات وتبادل الآراء، عرض وتقديم الطالب لمادة علمية، تقديم

بحوث وأوراق عمل، وهي تتوافق مع فلسفة التعليم الخاصة بالجامعة، وتضمن تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج. كما يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ كلية الحقوق تعملُ على أن تكون أساليب التعليم والتعلم في برنامج البكالوريوس في الحقوق متوافقة مع سياسة التعليم والتعلم والتقييم الخاصة بالجامعة، ولذلك تتخذ إجراءات لتطوير مستوى أعضاء هيئة التدريس، ومن ذلك إشراك بعض أعضاء هيئة التدريس في دورة الزمالة في التعليم العالي، والتي ركَّزت على أساليب التعليم والتعلم لتحقيق مخرجات التعليم.

- تبين للجنة – بعد فحص الأدلة والوثائق ذات الصلة – أن إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم بجامعة العلوم التطبيقية لم تشر صراحة إلى التعلم الإلكتروني كجزء من سياسة التعليم والتعلم، وإنما أشارت إليه تحت البند: (6.6)، كما تبين للجنة أنَّ الجامعة قد تبنت مجموعة من القرارات المهمة التي تخص نظام التعليم الإلكتروني خلال العام الأكاديمي 2019–2020، والعام الأكاديمي الحالي 2020–2021، لاسيما بعد انتشار وباء كورونا المستجد. ومن هذه القرارات: قرار مجلس الجامعة الأول بتاريخ 2020/9/7، والخاص بطرائق التدريس والتقييم خلال الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2020–2021، والذي اعتمد بموجبه تطبيق نظام التعليم الإلكتروني عن بعد للمقررات النظرية، ونظام التعليم المدمج للمقررات العملية. كما اطلعت على تعليمات خاصة بالتعليم عن بعد التي أصدرتها الجامعة، وكتيب خاص بكيفية استخدام نظام الفصول الافتراضية، وسياسة التعليم عن بعد على مستوى الجامعة. وقد أُسْنِدَ إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة مراقبة استخدام الطلبة لوسائط التعلم عن بعد، وتقديم تقارير بذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ ليتسنى لهم اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مشكلات الطلبة.

- تنص إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم في جامعة العلوم التطبيقية، على أن يكون لطلبة الجامعة صوتٌ ومشاركةٌ في كل مايخصهم، وبناء عليه أقرت في البند: (9.4) بضرورة تمثيل الطلبة في مجالس كليات الجامعة. وتطبيقًا لذلك، يوجد ممثلون عن الطلبة في مجالس الأقسام، ومجلس الكلية؛ لطرح وجهة نظر الطلبة في المسائل والأمور المتعلقة بالسياسة التعليمية في برنامج بكالوريوس في الحقوق، وكل مايتعلق بتطوير البحث العلمي وأمور التعليم والتعلم. وهذا ما تأكد للجنة بعد الاطلاع على محاضر اجتماعات الأقسام العلمية. كذلك فإنَّ مقرر التدريب العملي، وإنشاء العيادة القانونية يعدان من الوسائل التي تسعى الكلية من خلالها لتأهيل الطلبة من الناحية العلمية والعملية، الأمر الذي يكون

له انعكاسٌ إيجابيٌّ أيضًا على المساهمة في تحقيق مخرجات البرنامج. كما اتضح للجنة أيضًا – من خلال الأدلة المقدمة – أنَّ كلية الحقوق قامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من أرباب الأعمال والمؤسسات الرسمية والخاصة، ممن لهم صلةٌ بمجال العمل القانوني، لإعطاء فرصة تدريبية للطلبة وربط الجانب النظري بالجانب العملي التطبيقي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى دعم مهارة التعلم المستقل لدى الطلبة، ورغبتهم في التعلم المستمر مدى الحياة. وتقترح اللجنة أن تكون هناك مذكرات تفاهم، أو أوجه تعاون في هذا المجال مع مؤسسات خاصة إضافية ذات صلة بالعمل القانوني، مثل البنوك والمكاتب الاستشارية القانونية.

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة – أنَّ جامعة العلوم التطبيقية تعمل مع كلية الحقوق على تهيئة بيئة التعلم التي تساعد على تعميق وتوسيع مدارك الطلبة في الجانب البحثي، وتنمية قدراتهم الخاصة بالبحث العلمي، وتحفيز الطلبة على الابتكار والإبداع؛ وذلك وفقًا لما جاء في إستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، وعلى تمكين الطلبة من تحصيل المعرفة القانونية، طبقًا لما هو موضَّحٌ في مواصفات البرنامج، كذلك لاحظت اللجنة أنَّ مكتبة الجامعة عملت على توفير مجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية، وعدد من المجلات العلمية المتخصصة الورقية والإلكترونية، وقواعد البيانات الإلكترونية، كما توفر الجامعة أجهزة وبرامج عامة ومتخصصة؛ لتلبية متطلبات الطلبة والباحثين، بالإضافة للاشتراك في قواعد البيانات البحثية الإقليمية. أما فيما يتعلق ببناء القدرات البحثية، فإنَّ مواصفات البرنامج ولائحته يحتويان على مقررين أساسيين هما: أساليب البحث العلمي والقانوني (LAW201)، ومقرر التدريب الميداني (LAW401)، وهما من المقررات التي تسهم – بلا شك – في تنمية القدرات الخاصة بالبحث العلمي، وتحفيز الطلبة على الابتكار والإبداع. وتقترح اللجنة أنَّ تقوم كلية الحقوق بطرح مسابقة بحثية كلَّ عام على مستوى طلبة برنامج بكالوريوس في الحقوق، في أحد الموضوعات القانونية، أو إحدى القضايا الدولية أو الوطنية محل الاهتمام، وتقرر فيها جوائز مادية أو أدبية لأفضل الأبحاث المقدمة من الطلبة، كآلية لتشجيعهم وتحفيزهم على الابتكار والإبداع.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ لائحة الأنشطة الطلابية تتضمن القيام ببعض الأنشطة خارج إطار الفصول الدراسية الرسمية، والتي تعمل على إكساب الطالب بعض المهارات العلمية والثقافية المتنوعة، كما تعمل الخطط الإستراتيجية لكلية الحقوق على

تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة، حيث تبين الخطة الإستراتيجية للجامعة 2015– 2020، والخطة الإستراتيجية 2020 – 2025، حرص الجامعة على التواصل المجتمعي، والعمل على توفير البيئة المناسبة والدافعة للتعلم المستمر مدى الحياة، كذلك تبين مشاركة طلبة البرنامج في بعض الأنشطة المرتبطة بتعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة، مثل حضور المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعة أو الكلية، وكذلك الحضور والمشاركة في حلقات النقاش/seminars التي تنظمها الكلية.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة: منها الوثيقة الخاصة بإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، والوثيقة، الخاصة بسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وسياسة الممتحن الخارجي، بجامعة العلوم التطبيقية – أنه يوجد إطار واضح للتقييم على مستوى الجامعة؛ يتمُّ التأكد من تطبيقه بشكل مناسب. وبالاطلاع على توصيفات المقررات الدراسية، تبين أنها تتضمن التقييمات التكوينية والختامية التي تغطي كل المخرجات التعليمية المطلوبة للمقررات. وأن كل ذلك يتم من خلال عملية التقييم والتدقيق القبلي والبعدي الداخلي والخارجي والتقارير السنوية، وكذلك مراجعة وتدقيق ملفات المقررات على مستوى البرنامج والكلية، ومركز ضمان الجودة. كما تبين – كذلك – أن الجامعة قامت بإصدار عدة قرارات مهمة تخص عملية الدراسة والتقييم أثناء انتشار جائحة كورونا. وهي إجراءات – في مجملها – تراها لجنة المراجعة مناسبة، ومتسقة مع قرارات ولوائح مجلس التعليم العالي. وقد تأكدت اللجنة من حسن تنفيذ كل ما سبق من خلال المقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع أعضاءهيئة التدريس أثناء الزيارة الافتراضية.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق ذات الصلة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ جامعة العلوم التطبيقية تتيح جميع اللوائح، والسياسات، والإجراءات المتعلقة بسياسة التعليم والتعلم والتقييم لكل المخاطبين بها؛ لضمان التزامهم التام بتطبيقها، من ذلك ما يتضمنه دليل القبول والتسجيل، من الإشارة إلى الإجراءات المتعلقة بالتقييمات، وتعليمات الامتحانات، وإدخال الدرجات، واحتساب المعدل العام،

ونشر الدرجات للطلبة. كما يتم نشر سياسات وتعليمات التقييم، لجميع منتسبي الجامعة والطلبة من خلال دليل الطالب، ودليل الكلية، واليوم التعريفي للطلبة، ويوم التهيئة لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك على موقع الجامعة الإلكتروني، ومركز المعرفة الإلكتروني للجامعة.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – وجود تصميم للتقييمات التكوينية، وكذلك وجود نظام التقييم التجميعي أو النهائي، وكذلك معايير للتصحيح، كما تمَّ الاطلاع على بعض أعمال الطلبة الفصلية سواء امتحانات فصلية أو أبحاث مقدمة في بعض الموضوعات، ونظام تقييمها، وما قدمه أعضاء هيئة التدريس من تغذية راجعة عليها، وهي إجراءات ترى اللجنة أنها تسهم – بلاشك – في تعزيز عملية التعلم في هذا البرنامج. وقد تأكدت اللجنة – من كل ذلك – من خلال مقابلتها مع طلبة البرنامج أثناء الزيارة الافتراضية الذين أشاروا إلى تلقيهم تغذية راجعة سريعة وفعالة.

- تبيَّن للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنَّ سياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، توضح السلوكيات والممارسات الواجب التزامها فيما يتعلق بقواعد التقييم المطلوبة في المقررات الدراسية. كذلك توجد لائحة أخلاقيات البحث العلمي، والتي توضح الأسس المتعلقة بإجراء البحث العلمي بنزاهة. كما يستخدم برنامج كشف الانتحال الأكاديمي Turnitin للكشف عن الانتحال الأكاديمي في أعمال الطلبة، وتوجد إرشادات لكتابة الأبحاث العلمية. كما تبين لأعضاء اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – وجود تدريب للطلبة على مهارات البحث العلمي وأخلاقياته من خلال قيام الطالب بتقديم أوراق بحثية في بعض المقررات الدراسية، ووجود مقرر أساليب البحث العلمي والقانوني (LAW201)، ضمن قائمة مقررات البرنامج.

- هناك سياسة واضحة للتقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، توضح ما يجب أن يتبع في شأن الإرشادات والتعليمات ومعايير التقييم النهائي بالقياس على المخرجات المطلوبة للبرنامج، والموضحة في توصيف المقررات الدراسية. كذلك فحصت لجنة المراجعة عينة من تقارير التدقيق الداخلي، وتقرير التدقيق الخارجي، وعينة من نماذج التدقيق الداخلي القبلي والبعدي، وعينة من محاضر لجنة الكلية بخصوص تقييم نتائج الطلبة، ونماذج من امتحانات الطلبة، ولاحظت أنَّ الإجراءات المُتبعة تضمن تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة في التقييم، كما تأكدت اللجنة من حسن تطبيق ذلك من خلال المقابلات مع

مختلف الجهات ذات العلاقة، ومنهم الطلبةُ وأعضاءُ هيئة التدريس، والمدققون الخارجيون، والإدارةُ العليا للبرنامج.

- لدى الجامعة – سياسة تختص بسوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، بالإضافة إلى لائحة المخالفات المسلكية. وتنظمُ السياسةُ واللائحةُ كلَّ مايتعلق بالسلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد وإجراءات الامتحانات في الجامعة. كما تبين وجود لجنة يشكلها عميد الكلية؛ للتحقيق فيما قد ينسب لطلبة البرنامج من مخالفات أكاديمية، وتوقيع ماتراه من جزاءات طبقًا لما تنصُّ عليه اللائحة المسلكية للطلبة في مادتيها الثالثة والسابعة حسب نوع المخالفة. كما يوجد قواعد منظمة لتظلمات الطلبة، حيث يحق للطالب أو ولي أمره أن يتظلم من قرار لجنة التأديب الصادر غيابيًّا على تظلم يقدمه الطالب أو ولي أمره إلى رئيس الجامعة. كما تبين أيضًا وجود نظام لتظلم الطلبة من درجات التقييم التي يحصلون عليها في امتحانات المقررات الدراسية، وذلك من خلال لجنة يشكلها رئيس القسم المعني من عضوي هيئة تدريس من القسم لمراجعة نتائج الأعمال الفصلية، وإعادة تصحيح الأوراق النهائية للامتحانات، لا يكون من بينهما عضو هيئة تدريس المقرر محل التظلم. وقد اطلعت اللجنة على عينة من القرارات المتخذة بخصوص المخالفات الأكاديمية لبعض الطلبة، والإجراءات التي اُتُّخِذَتْ حيالهم، ووجدتها اللجنةُ مناسبةً.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- في ضوء قرار مجلس الجامعة بتعديل سياسة القبول، تبيَّن أنه تم تعديل شروط القبول أكثر من مرة منذ بدء تقديم البرنامج، وتتضمن شروط القبول الحالية بالبرنامج: ألا يقل معدل الطالب في الثانوية العامة عن 70%، أما الطالب الذي يتراوح معدله من 60% إلى ما دون 70%، فعليه أن يجتاز امتحانَ المقابلة التي تنظمه كلية الحقوق طبقًا لتعليمات مجلس الكلية، وأمام اللجنة التي يصدر بتشكيلها قرار عميد الكلية، وفي كافة الأحوال لا يُقْبَلُ أيُّ طالب يقل معدله عن 60%. كذلك تتضمن شروط القبول بجامعة العلوم التطبيقية حصول الطالب على درجة (550) في امتحان التوفل، أو ما يعادله. ويتم اعتماد البيان الوارد بنموذج مقابلة الطلبة من قِبَلِ عميد الكلية. أضف إلى ذلك، أنَّ الكلية تلتزم بسياسة المساواة والتنوع، فلا تميز بين الذكور والإناث بشأن قبول الطلبة. كما أنَّ شروط القبول واضحة ومنشورة في دليل الطالب، وكتيب برامج الكلية، ومتاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هذه الشروط تظلُّ دون المعمول به في دول أخرى في منطقة الخليج العربي التي تشترط حصول الطالب الذي يريد الالتحاق ببرنامج بكالوريوس الحقوق على معدل 85%، في شهادة الثانوية في المسار العادي، أو ما يعادلها، بالإضافة إلى تحقيق معدل كفاءة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات. وترتيبًا على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يتم إعادة النظر في شروط وضوابط القبول، واشتراط معدل كفاءة في مواد معينة كاللغة العربية والرياضيات.

- بحسب شروط القبول ببرنامج بكالوريوس في الحقوق المحددة في مواصفات البرنامج، والمنشورة في دليل الكلية، ودليل الطالب، يخضع المتقدم للالتحاق بالبرنامج لاختبار تحديد مستوى الكفاءة في اللغة الإنجليزية، وفي ضوء نتيجة الاختبار تتحدد المقررات باللغة الإنجليزية التي ينبغي على الطالب دراستها، أو يتقرر إعفاؤه منها طبقًا لما هو مقرر في دليل القبول والتسجيل. وفي ضوء تحليل الأفواج على مدار السنوات الماضية، يشير متوسط الفترة الزمنية التي يقضيها الخريجون في البرنامج في السنوات الخمس الماضية إلى تحسن قدرات الطلبة المقبولين بالبرنامج. وتقر لجنة المراجعة بأن تحليل الأفواج يعد من أهم الطرق لمعرفة مدى مناسبة الطلبة المقبولين للبرنامج، ومع ذلك، لاحظت لجنةُ المراجعة – من خلال تقرير الطلبة المعرضين للخطر ومتابعتهم – ارتفاعَ عدد الطلبة في مرحلة الخطر، أو الإخفاق؛ إذ إنه من بين طلبة البرنامج البالغ عددهم (1076) طالبًا، كان هناك (244) طالبًا في مرحلة الخطر، أو الإخفاق، وهو ما يمثل نسبة 22.67%؛ أي ما يزيد قليلاً على خمس عدد طلبة البرنامج؛ مما يثير التساؤل حول مدى ملاءمة الطلبة المقبولين للبرنامج، وضرورة مراجعة شروط القبول.

- بحسب شروط القبول ببرنامج بكالوريوس في الحقوق، إذا حصل الطالب في امتحان قياس المستوى في اللغة الإنجليزية على معدل أقل من (41)؛ فيتعين عليه دراسة مادة اللغة الإنجليزية الاستدراكية قبل دراسة مادتي اللغة الإنجليزية (1)، واللغة الإنجليزية (2)، وإذا حصل على معدل من (41) إلى (79) يدرس الطالب مادتي اللغة الإنجليزية (1)، واللغة الإنجليزية (2) دون حاجة إلى دراسة مادة اللغة الإنجليزية الاستدراكية، وإذا حصل على معدل من (80) إلى (120) يكتفى بدراسته مادة اللغة الإنجليزية (2). وتوصي لجنة المراجعة بأن ينظر البرنامج في إضافة مادة استدراكية باللغة العربية أسوةً بالوضع في بعض الجامعات الإقليمية، وبالتوافق مع لغة البرنامج، وطبيعة الدراسات القانونية التي تستلزم مستوى رفيع من إجادة اللغة العربية، وسيتوافق ذلك أيضًا مع معالجة التوصية الواردة في الفقرة الأولى من هذا المؤشر.

- اطلعت لجنة المراجعة على سياسة المعادلات، ووجدت أنَّ شروط معادلة المقررات لأغراض التحويل إلى برامج الجامعة المختلفة متفقة والأصول المتعارف عليها في هذا الشأن، كما تحدد لائحة منح درجة بكالوريوس في الحقوق شروط التحويل إلى هذا البرنامج من جامعة أخرى، أو من برنامج آخر في الجامعة، وتسمح اللائحة بمعادلة 66% من المواد كحد أقصى، وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه النسبة

عالية في ضوء ما يجري عليه العمل إقليميًّا؛ إذ تصل النسبة في معظم البرامج إلى نحو 50%. ويتضح من بيان المحولين إلى برنامج بكالوريوس في الحقوق، أنَّ عدد الطلبة المحولين إلى جامعة العلوم التطبيقية كان كبيرًا نسبيًّا في العام الأكاديمي 2018–2019، في حين انخفض هذا العدد عقب تطبيق شروط القبول المعمول بها حاليًا. ويتم تشكيل لجنة المعادلات بالكلية في كل عام أكاديمي، وهي تقوم بفحص طلبات التحويل إلى برنامج بكالوريوس في الحقوق باستخدام النموذج المعد لهذا الغرض. وتضع اللجنة تقريرًا سنويًّا بأعمالها.

- تتم مراجعة شروط القبول في كلية الحقوق بصفة مستمرة التزامًا بسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، وتعتمد الكلية في ذلك على تقارير المقايسات المرجعية التي تجريها، وعلى تقارير المراجعين الخارجيين للبرنامج، فضلاً عن استطلاع آراء أرباب الأعمال، والخريجين، والمجلس الاستشاري، وتحليل الأفواج. وتتم مناقشة هذه التقارير والبيانات في لجنة الجودة كما يتَّضحُ من محاضر اجتماعاتها، وكذلك مجلس الكلية. ولقد أدت هذه المراجعة المستمرة إلى تعديل شروط القبول ببرنامج بكالوريوس في الحقوق ثلاث مرات؛ أولها كان في العام الأكاديمي 2014–2015، والذي صدر بشأنها قرار مجلس الجامعة بتعديل سياسة القبول. وتشير المراجعة المستمرة لشروط القبول إلى أن الاتجاه يسير نحو التشدد في ضوابط قبول الطلبة، وهو ما يتفق والاتجاه الإقليمي في متطلبات الدراسات القانونية. ومع ذلك لم يقدم تقرير التقييم الذاتي أدلة على تطور شروط القبول في مراحله الثلاث إلا بشأن التعديل الأخير المعمول به حاليًا، وتتمثل في محضر اجتماع لجنة الجودة بكلية الحقوق بتاريخ 2014/11/6، ومحضر اجتماع مجلس كلية الحقوق الخامس للعام الأكاديمي 2014–2015، بتاريخ 2014/11/24، وقرار مجلس الجامعة بتاريخ 2014/12/2 باعتماد التوصية الصادرة من مجلس كلية الحقوق بشأن التعديل الأخير لشروط قبول الطلبة. إلا أنه لا يتَّضحُ من هذه الأدلة، الأسباب الداعية إلى الاقتراح والموافقة على شروط القبول التي أتت بها.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- فحصت لجنة المراجعة لائحة أعضاء الهيئة التدريسية، ووجدت أن أحكامها تتفق مع القواعد المعمول بها في معظم الجامعات لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وهي تسمح بتعيين الأكثر كفاءة من بين المرشحين لشغل الوظائف الأكاديمية المعلن عنها. إلا أنه يلاحظ أن قائمة أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالكلية لا تتضمن تاريخ التحاق كل عضو هيئة تدريس للعمل بالجامعة، وبالتالي لا يتَّضحُ إذا كان بعض هؤلاء الأعضاء قد التحقوا مؤخرًا بالجامعة أم لا. ويتمُّ التوظيف على أساس نصف سنوي من العام الجامعي تطبيقًا للمادة الثامنة من سياسة التوظيف، وتسوية الاستحقاقات. وتتحدد إجراءات التوظيف بدقة وبتحديد دور كل من قسم الموارد البشرية، ولجنة التوظيف بالكلية، ويجب إجراء مقابلة مع المتقدم لشغل الوظيفة الأكاديمية، وتحرير استمارة بالمقابلة؛ حتى اتخاذ القرار النهائي بالتوظيف. كذلك فيما يتعلق ببرنامج التهيئة المقدم للأعضاء الجدد، فهو ملازم لعملية التوظيف؛ أي إنَّ التهيئة تتم أيضًا بصفة نصف سنوية من العام الجامعي. وقد تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – من أنه يتم تزويد الأساتذة الجدد بالمعلومات اللازمة لهم؛ لمباشرة مهامهم مثل الوصف الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وغيرها من الوثائق، كما يتم تعريفهم بأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية بالكلية.

- يتم تقييم أعضاء هيئة التدريس بصفة سنوية، وذلك تطبيقًا للمادة: (7.2) من سياسة تقييم الموظفين، وتتعدد مصادر التقييم الدوري، سواء من قبل الطلبة، أو الزملاء، أو إدارة الكلية من رئيس قسم وعميد. كما يتم تقديم برامج ودورات تدريبية، من أجل تطوير أدائهم تطبيقًا لسياسة تطوير الكادر الأكاديمي والإداري. ووفقًا لأحكام لائحة الترقيات الأكاديمية، فيمكن لعضو هيئة التدريس الترقي وفقًا لشروط وضوابط معينة، من بينها أن يكون عضو هيئة التدريس قد أمضى خمس سنوات في الدرجة العلمية السابقة. وتحدد السياسة الحد الأدني لعدد الأبحاث الواجب تقديمها للترقية، فضلاً عن ضوابط جودة الأبحاث، والنشر دون تمييز بين تخصص علمي وآخر. وتلتزم السياسة بالأصول المتعارف عليها في تشكيل لجان الترقية على مستوى القسم العلمي، والكلية، والجامعة. وتتولى لجنتي القسم والكلية تقييم جميع عناصر الترقية الثلاثة: التدريس والأنشطة الأكاديمية، والبحث العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع، في حين تراجع لجنة الجامعة البحث العلمي وحده؛ للتأكد من الالتزام بالضوابط المنصوص عليها في السياسة، إلا أنَّ هذه الضوابط تظل في إطار معقول للغاية، وتمنح فرصة حقيقية للترقية الأكاديمية لمن يثبت أنه جدير بها. وقد قُدِّمَ للجنة المراجعة نموذجٌ لملف ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس، والذي يتبين منه الالتزام بتطبيق اللوائح ذات الصلة.

- توفر سياسة البحث العلمي، في الجامعة فرصًا حقيقيةً لتشجيع المساهمة البحثية لأعضاء هيئة التدريس سواء من حيث دعم المشروعات البحثية، أو منح مكافآت لنشر البحوث. وتتطلب هذه السياسة أن تكون جميع المقترحات البحثية مصحوبة بنموذج إعلان الأخلاقيات المنصوص عليه في السياسة نفسها، كما تشجع لائحة البحث العلمي، على أن ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية محكمة، وتمنح الجامعةُ حوافزَ مالية على ذلك؛ مما يشكلُ ضمانةً أخرى لجودة الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس. أما بالنسبة لمشروعات البحث الجماعي؛ فتعد وسيلةً مثلى لضمان مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في النشاط البحثي. ويعد المشروع البحثي للكلية للعام الأكاديمي 2020-2021، مناسبًا للظروف الراهنة؛ إذ يتعلق بالمسئولية القانونية لمواجهة الأوبئة: "كورونا نموذجًا". وتشجع اللجنةُ على زيادة مشروعات البحث الجماعي، وزيادة الندوات والمؤتمرات، مع وضع قواعد وآليات واضحة لدعم المشروعات والبحوث العلمية.

- يعدُّ عبء العمل الأسبوعي الذي تحدده المادة: (14) من لائحة الهيئة التدريسية، والذي يصل إلى 45 ساعة أسبوعيًّا، أعلى من المعدلات السائدة في الجامعات الإقليمية (40 ساعة). ومع ذلك، يظل النشاط البحثي ملحوظًا في الكلية. ولا تحدد المادة المذكورة كيفية توزيع عبء العمل الأسبوعي على الأعمال المختلفة وهي: التدريس، الإشراف على الرسائل الجامعية، البحث العلمي، الإرشاد الأكاديمي، الساعات المكتبية، المشاركة في المجالس واللجان الجامعية، الواجبات الجامعية الأخرى. كذلك لاحظت لجنة المراجعة أن عدد أسابيع الإجازة السنوية التي تقررها المادة: (15 – فقرة: أ)، من لائحة الهيئة التدريسية، هي ستة أسابيع، وهي بذلك أقل من المعدل المعمول به إقليميًّا (ثمانية أسابيع). من ناحية أخرى، وجدت لجنة المراجعة أنَّ القواعد الخاصة بعمل المرأة ملائمة وتراعي ظروفها. ويتضح من قائمة أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالكلية، أنها لا تضم سوى امرأتين فقط، وهما: مدرستان؛ أي من معاوني أعضاء هيئة التدريس. لذلك توصي لجنة المراجعة بتخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة محليًّا وإقليميًّا؛ إذ إنَّ المعمول به حاليًا بالجامعة يقترب من الحدود القصوى للعمل.

- وفقًا للأدلة المقدمة، وفي ضوء المقررات الدراسية، تعدُّ التخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس مناسبة؛ إذ هي مقسمة كالتالي: القانون المدني (7 أعضاء)، القانون الجنائي (5 أعضاء)، القانون التجاري (5 أعضاء)، القانون العام (إداري – دستوري) (4 أعضاء)، الشريعة الإسلامية (عضوان)،

القانون الدولي العام (عضو واحد)، القانون الدولي الخاص (عضو واحد)، الاقتصاد والمالية العامة (عضو واحد). لكن يلاحظ غياب العضو المتخصص في قانون الإجراءات المدنية، أو قانون المرافعات، وقلة عدد الأساتذة (أستاذ واحد)، والأساتذة المشاركين (3 أساتذة مشاركين)، وترى اللجنة أنه – على الأقل – يجب وجود عضو هيئة تدريس واحد بدرجة أستاذ في تخصص القانون العام، وآخر في تخصص القانون الخاص، وعلى الأقل ثمانية أساتذة مشاركين موزعين بالتساوي بين التخصصين. كما لوحظ أنَّ الأغلبية الساحقة من الأعضاء ذكور (25 عضوًا) مقابل عضوين فقط من الإناث. كذلك من بين العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس (27)، يوجد 23 عضو حاصلين على درجة الدكتوراه، في حين يوجد (4) أعضاء غير حاصلين على هذه الدرجة العلمية. أما بشأن تنوع مصادر الحصول على درجة الدكتوراه، فإنه يلاحظ أن عددًا كبيرًا من أعضاء هيئة التدريس (6 أعضاء) قد حصلوا على الدكتوراه من معهد بحوث، في حين حصل الآخرون على درجة الدكتوراه من جامعات متنوعة. وبالتالي، يكون التكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس متَّسمًا بالتنوع المعقول، وإنْ كانت المؤسسات المانحة للدكتوراه متفاوتة في رفعة مستواها الأكاديمي. بناء عليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة التدريسية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الدرجات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد تم إنشاء وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية في العام الأكاديمي 2010–2011؛ بهدف تطوير أدائهم. ومن مهام هذه الوحدة وضع خطة لتطوير أعضاء هيئة التدريس في مجالات إستراتيجيات التدريس، والتعليم، والتقييم، وضمان الجودة، وتكنولوجيا المعلومات، واللغة الإنجليزية. كما توجد خطة تطوير مهني سنوية لأعضاء هيئة التدريس تتضمن أنشطة مثل الحصول على الزمالة البريطانية، وورش العمل، والمؤتمرات، والندوات. كما تتضمن الخطة التشغيلية للكلية، أنشطة تتعلق بتدريب وتطوير أعضاء هيئة التدريس، إلا أنَّ هذه الخطة لا تبين مدى استطلاع رأي هؤلاء الأعضاء فيما يتم اختياره من برامج لتطويرهم، ولا يشير تقرير التقييم الذاتي إلا إلى مناقشة الأمر مرة في كل عام في مجالس الأقسام. واطلعت لجنة المراجعة على الأدلة المقدمة، ولم تجد دليلاً على تقييم مدى مناسبة وفاعلية الأنشطة المقدمة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ذلك توصي لجنةُ المراجعة الجامعةَ بتطبيق آليات لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

- تتبع الجامعة إجراءات محددة؛ من أجل استبقاء أعضاء هيئة التدريس في ضوء سياسة الاحتفاظ بالموظفين، تتمثل بصفة أساسية في إجراء استبيان لرضا الموظفين عبر النموذج المعد لذلك، وأخذ نتائج هذا الاستبيان، وغيرها من الاستبيانات، ومنها استبيان نهاية الخدمة، سبيلاً للاحتفاظ بأفضل العناصر الذين يقدرون بيئة العمل التي يعملون بها. إلا أنه لم يتبين من خلال المقابلات، أو من خلال تقرير التقييم الذاتي، أو من خلال سياسة الاحتفاظ بالموظفين، عناصر الجذب التي تمكن الجامعة من استقطاب أفضل أعضاء هيئة تدريس مثل: الراتب، أو المزايا العينية، أو بيئة العمل، باستثناء ما يتعلق بتمكين الأعضاء من الترقية الأكاديمية تطبيقًا لسياسة الترقية الأكاديمية. ولذلك، تشجع لجنة المراجعة الجامعة على أن تضع في لوائحها أحكامًا تتعلق باستقطاب أفضل أعضاء هيئة التدريس.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يتبين من كشف الطاقة الاستيعابية للقاعات والمختبرات بالجامعة، أنَّ ما يمكن أن يخص منها طلبة كلية الحقوق هي القاعات الدراسية، وعددها في الجامعة (38) قاعة بطاقة استيعابية إجمالية قدرها (1690) طالبًا في الفترة الواحدة. وحيث إنَّ عدد الطلبة الذين تستوعبهم أغلب القاعات هو (41) طالبًا، وكان إجمالي عدد الطلبة المقيدين ببرنامج البكالوريوس في العام الأكاديمي 2018–2019 (1104) طالبٍ، وفي العام الأكاديمي 2019–2020 (1076) طالبًا حسب الجدول الوارد في تقرير التقييم الذاتي، فإن ذلك يدل على كفاية قاعات الجامعة التي يمكن تخصيصها لطلبة بكالوريوس في الحقوق. ويعدُّ وجود قاعة المحاكمات الصورية، من أهم أدوات تدريب الطلبة على أعمال القضاء، والمرافعة، والدفاع، والتحكيم. ولقد أشار تقرير التقييم الذاتي، والفيديو التعريفي بالحرم الجامعي، إلى قاعة المحاكمات الصورية بالطابق الثالث من المبنى الأكاديمي للجامعة، إلا أنه لم يتبين منه مدى توفير قاعة مستقلة، أو أكثر لأنشطة العيادة القانونية بالكلية. ومع ذلك، ظهرت في الفيديو التعريفي – في أعقاب لقطات قاعة المحاكمات الصورية – قاعة اجتماعات تسمح بإدارة الحلقات النقاشية،

وبالتالي تصلح مقرًّا للعيادة القانونية، وإنْ لم يصرح التعليق على الفيديو بذلك. كذلك، تُعينُ مختبرات الحاسوب الطلبةَ على الاطلاع على المصادر الإلكترونية للمعرفة والتطبيقات القانونية. وتطبيقًا للائحة إدارة الاتصالات والمعلومات، وإدارة المعرفة، تضمن الإدارة توفير خدمات الإنترنت، وخدمات الصيانة في جميع أنحاء الجامعة، ومنها كلية الحقوق. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أنَّ تجهيزات القاعات، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كاف وفعال.

- التزامًا بسياسة وإجراءات تقنية المعلومات، والاتصالات، وإدارة المعرفة، يتمُّ توفير كافة المرافق، والأجهزة، والبرامج؛ لتوفير بيئة تكنولوجية مناسبة، ويستخدم البرنامج (11) مختبرًا للحاسب الآلي. كما أنَّ جميع القاعات الدراسية والمختبرات مزودة بأجهزة حاسب آلي، وأجهزة عرض البيانات، وتتولى إدارة الاتصالات، والمعلومات، وإدارة المعرفة صيانة الأجهزة الإلكترونية بالجامعة تطبيقًا للائحة الخاصة بها. وتوفر الجامعة خدمة الإنترنت؛ مما يوفر البيئة المناسبة للتدريس، وعمل الأبحاث، والتكليفات، والحصول على الروابط والكتب الإلكترونية. وتعدُّ البرمجيات المستخدمة في الجامعة مناسبة لتلبية احتياجات كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، كما تسمح بتفعيل وسائل ضمان النزاهة الأكاديمية في الجامعة. وقد ساعدت مرافق تقنية المعلومات على سرعة التحول إلى التعليم عن بعد كأثر لجائحة كوفيد-19. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أنَّ مرافق تقنية المعلومات مناسبة وكافية لتلبية احتياجات الطلبة.

- تسعى مكتبة الجامعة تنفيذًا لسياسة المكتبة، إلى توفير خدمات تعليمية حديثة وعالية الجودة. ويشير كلٌّ من تقرير وفيديو الحرم الجامعي، إلى أن مكتبة الجامعة تحتوي على (30000) مرجع؛ منها (59) مرجعًا من تأليف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. ويذكر تقرير التقييم الذاتي، أن عدد الكتب القانونية يصل إلى (5400) عنوان، بالإضافة إلى عدد (640) رسالة جامعية. أضف إلى ذلك أن المكتبة مشتركة في عشر مجلات قانونية، منها أربع باللغة العربية، وست باللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ما تقدم، توجد قواعد بيانات متاحة بمكتبة الجامعة تعدُّ وافيةً لتلبية احتياجات الطلبة، حيث إنها تتمثل في ست قواعد باللغتين العربية والإنجليزية. وإن كانت لجنة المراجعة توصي باشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis و West Law، وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية. وقد ساعدت قواعد البيانات هذه على زيادة استخدام المكتبة كما يتضح من تقرير مدير المكتبة بخصوص نسبة استخدام المكتبة من الأساتذة والطلبة. ولقد بين تقرير

وفيديو الحرم الجامعي، أنه توجد بمكتبة الجامعة أماكن مخصصة لجلوس الطلبة؛ للمطالعة والاستذكار ملحقة بأروقة المكتبة. كما أنه تم تخصيص عدد من القاعات المغلقة؛ لإجراء البحوث بمعزل عن أروقة المكتبة. ولا تقتصر المكتبة على توفير المراجع وقواعد البيانات، لكنها تنظم كذلك دورات لتعريف الطلبة بكيفية استخدام مواردها. خلاصة القول أن المصادر المكتبية للمعرفة القانونية، الورقية منها والإلكترونية، تعدُّ مناسبةً سواء باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية لجنة لإدارة المرافق، وتتحدد اختصاصاتها في ضوء أحكام الفصل: 5.9 من لائحة الجامعة، ويتضح من نماذج محاضر اجتماعات اللجنة، أن من بين مهامها تلقي طلبات إجراء الصيانة لمختلف مرافق الجامعة، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتوقيع عقود لصيانة بعض المرافق الحيوية مثل: المصاعد، والنوافذ، وتقدم تقارير دورية عن أعمال التنظيف والصيانة. وتتولى إدارة تقنية الاتصالات والمعلومات أعمال صيانة كافة المرافق المتعلقة بتقنية المعلومات، تطبيقًا لأحكام لائحة إدارة تقنية الاتصالات والمعلومات وإدارة المعرفة، ويتم كذلك تقديم تقارير بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية في محاور تكنولوجيا المعلومات. ويتاح لأعضاء هيئة التدريس طلب إجراء الصيانة اللازمة للموارد والمرافق، طبقًا للنموذج المُعَدِّ لذلك. إلا أنه لا يتَّضحُ من الأدلة المقدمة أن هناك مواعيد معلنة لإجراء صيانة دورية لمرافق الجامعة، ما لم يتحدد ذلك في عقود الصيانة الخاصة التي تبرمها الجامعة مع الشركات المتخصصة في أعمال الصيانة. وفي المقابل يتمُّ استبيان دوري لقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس والعاملين عن حالة الموارد والمرافق؛ ينتج عنه إعداد تقرير سنوي بذلك. ومع ذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع آليات واضحة للصيانة الدورية لمرافق الجامعة.

- لدى الجامعة سياسة للصحة والسلامة، وقد صدر دليل الصحة العامة؛ لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ. ويتم تعريف الموظفين بأحكام هذا الدليل في يوم التهيئة الخاص بهم. ويعدُّ وجود الوحدة الصحية من المتطلبات الجوهرية لتأمين بيئة التعلم للطلبة. ويتولى مشرف الصحة والسلامة والوحدة الصحية إعداد تقرير دوري عن حالة الصحة والسلامة في الجامعة، ويتم رفع هذا التقرير إلى لجنة إدارة المرافق التي من بين اختصاصاتها وضع آليات التحسين في الإجراءات التي يتم اتخاذها بشأن الصحة والسلامة، وكذلك التنسيق مع إدارة الدفاع المدني على وضع تطبيقات العمل الآمن، وتدريب العاملين على إخلاء الحريق كما يتَّضحُ من الصور المقدمة. ولتأمين الجامعة من المخاطر، أبرمت الجامعة عقدَ حراسةٍ مع إحدى شركات الأمن. ولقد ساعد وجود منظومة كاملة لضمان السلامة ومواجهة

الأخطار على سرعة الاستجابة لمتطلبات مواجهة جائحة كوفيد-19؛ إذ تم إعداد قائمة بتدابير السلامة لمواجهة هذه الجائحة، وتم تشكيل لجنة خاصة لمواجهتها برئاسة رئيس الجامعة، عقدت عدة اجتماعات. وقد اتخذت اللجنة المذكورة كافة التدابير اللازمة لمواجهة الجائحة، ولضمان تقديم الخدمات التعليمية في إطار من المحافظة على صحة وسلامة الجميع في الجامعة.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- تعتمد الجامعة نظام معلومات الطلبة SIS، وهو يسمح بتخزين واسترداد كافة البيانات المتعلقة بالطالب منذ التحاقه بالجامعة حتى تخرجه فيها. ويستدل تقرير التقييم الذاتي، على ذلك بنماذج للتقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة نظام SIS، وبفحص هذه النماذج تبين أنَّها لا تتضمن سوى ثلاثة نماذج لإحصائية حضور وغياب الطلبة في ثلاث شعب دراسية. كما تعتمد الجامعة نظام الموارد البشرية؛ لتحقيق الغاية ذاتها لجميع العاملين من أعضاء الهيئة التدريسية، وأعضاء الهيئة الإدارية. ويستدل تقرير التقييم الذاتي على ذلك، بالإشارة إلى لوحة معلومات مؤشرات الأداء المؤسسية، ونظام دعم القرار (DSS)، ولكن دون الإشارة إلى أي من مستويات الإدارة تصبُّ هذه المؤشرات، وكيفية تأثيرها في اتخاذ القرارات. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الجامعة تقيس بصفة دورية مدى رضا الطلبة، والأساتذة، والموظفين عن نظم المعلومات المتبعة فيها، وهو ما يضمن فاعليتها، ويسمح بتطويرها إذا نتجت عنها بعض المشكلات.
- تسمح تقارير المتابعة الإلكترونية المعتمدة في الجامعة بدعم اتخاذ القرارات فيها بما يؤدي إلى زيادة جودة الخدمة التعليمية، ومن أمثلة هذه التقارير تقرير مدير المكتبة بخصوص نسبة استخدام المكتبة من قبل الأساتذة والطلبة، وتقرير مسئول الموقع الإلكتروني للكلية بخصوص استخدامه. ويتَّضحُ وجه

الاستفادة منها في نماذج مناقشتها في اجتماع لجنة إدارة الكلية، التي تضمنت مناقشة نسبة استخدام الطلبة للمنصات الإلكترونية.

- تطبيقًا لسياسة السرية، تتسم سجلات الطلبة بالسرية، ويتم ربطها بنظام معلومات الطالب؛ لضمان صحة المعلومات الواردة في هذه السجلات. ويوجد اهتمام خاص بالأوراق والسجلات الخاصة بأعمال الامتحان؛ مما يضمن دقة الدرجات التي يحصل عليها كل طالب التزامًا بسياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة. وفي ضوء ما يتضمنه دليل القبول والتسجيل؛ ذلك أنه لا يتم سوى تسجيل الدرجات الواردة في النموذج الورقي لكشوف علامات الشعب المختلفة. ولضمان أمن وسلامة هذه السجلات؛ يتم عمل ثلاث نسخ احتياطية تحتفظ بها الجامعة داخلها وفي الخارج؛ وذلك تحسبًا لأية أخطاء، أو ظروف تقنية، أو خلل في النظام المأخوذ به يؤدى لحذفها، بحيث يكون من السهل استرداد جميع هذه البيانات، وكذلك تحرص الجامعة على توفير الأمان اللازم لنظام معلومات الطالب من حيث منع وصول غير المصرح لهم لهذه البيانات، أو التعديل فيها، ويتم الاحتفاظ بأوراق إجابات الطلبة في جميع المقررات لمدة عام على الأقل. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الإجراءات كافية ومناسبة.

- في ضوء سياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة في الجامعة، يتَّضحُ حرص الجامعة على حفظ البيانات الخاصة بعلامات الطلبة حتى مرحلة إصدار الشهادات. وتتضمن الشهادات – تطبيقًا لدليل القبول والتسجيل – كافة البيانات المتعلقة بالدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب، مقرونةً بموافقة مجلس التعليم العالي على منحها. أما بالنسبة لوقت إصدار الشهادات، فعلى الرغم من عدم النص عليه – صراحةً – في الوثائق ذات الصلة؛ إلا أن الشهادات تصدر في وقت مناسب على نحو ما تبين خلال المقابلات. ولذلك، تقترح لجنة المراجعة وضع آليات محددة وواضحة منصوص عليها في لوائح الجامعة بشأن مواعيد إصدار هذه الشهادات، كما تقترح إصدار شهادات حائطية باللغتين العربية والإنجليزية على النحو المعمول به في الجامعات المحلية والإقليمية.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد تم إنشاء "وحدة الدعم الفني"، والتي تضم متخصصين في تكنولوجيا المعلومات لدعم الطلبة والموظفين فيما يخص التعليم الإلكتروني. وفي خلال فترة الانتقال للتعليم عن بعد إبان جائحة كورونا، وفرت الوحدة أحدَ موظفيها لتقديم الدعم الفني للطلبة في مجال التعليم الإلكتروني، كما توفر المساعدةَ اللازمةَ للطلبة في المختبرات أثناء المحاضرات. ويدخل في مهام العاملين بمكتبة الجامعة تقديم الدعم الفني للطلبة، كما يتَّضحُ ذلك من قائمة بأسماء موظفي المكتبة، ومؤهلاتهم، ووظائفهم، وتقرير تدريب الطلبة الجدد على استخدام موارد المكتبة. يضافُ إلى ما تقدم مساندة الطلبة من خلال الإرشاد الأكاديمي، حيث يخصص مرشد أكاديمي لكل طالب، ويتابع مكتب الإرشاد بعمادة شؤون الطلبة أنشطة الإرشاد الأكاديمي، كما يتضح من التقرير الصادر عنه بشأن أنشطته، وكذلك أنشطة مكتب الخدمات الطلابية، كما يتَّضحُ من التقرير الخاص بها، والأندية الطلابية، كما يتَّضحُ من التقرير الخاص بها أيضًا، وكذلك التقرير الصادر عن مجلس الطلبة وأنشطته، وصندوق دعم الطلبة الذي قام بدعم عدد (110) طالبٍ في العام الحالي 2020–2021. كذلك توجد لائحة شرف للطلبة المتفوقين؛ تشجيعًا لهم على التميز العلمي والتفوق الدراسي، وهو ما يبين من الحفل الافتراضي الذي أقامته عمادة شؤون الطلبة للطلبة المتفوقين علميًّا. أضف إلى ما تقدم من تفعيل مشاركة الطلبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم، كما يتضح من محضر اجتماع أحد الأقسام بتعيين طالب عضوًا به، وآخر يتضمن المطالب التي تقدم بها ممثل الطلبة بالقسم. وإزاء جائحة كوفيد–19، استحدثت الجامعة وسائل خاصة لمساندة الطلبة مثل إنشاء الخط الساخن؛ وذلك لضمان توفير كافة وسائل المساندة للطلبة، على الرغم من عدم تواجدهم داخل الجامعة.

- في ضوء سياسة الخدمات المهنية والخريجين، تتمثل أهم وسائل الدعم الوظيفي التي تقدمها الجامعة للطلبة في خدمات مكتب التطوير الوظيفي، وشؤون الخريجين، ونادي الخريجين، وتنظيم معرض سنوي للوظائف ومنها الوظائف القانونية. يتضح من التقارير السنوية لمكتب التطوير الوظيفي، أنه في العام الأكاديمي 2017–2018، تم تنظيم ورشة عمل للطلبة المتوقع تخرجهم حول كيفية كتابة السيرة الذاتية، والتعامل في المقابلة الشخصية، وفي العام الأكاديمي 2018–2019، أضيفت إليها ورشتا عمل إحداهما، بعنوان: "سَوِّقْ نَفْسَكَ"، والأخرى بعنوان: "اِضْبِطْ سِيرَتَكَ الذاتيةَ"، وأخيرًا في العام الأكاديمي 2019–2020، أضيفت ورشتا عمل إضافيتان، إحداهما عن مهارات 2030، والأخرى

بعنوان: "اِستغِلْ وقتَكَ من أجل البحرين". كما يتضح من هذه التقارير أن المكتب اعتاد تنظيم يوم المهن؛ لالتقاء الطلبة المتوقع تخرجهم مع أرباب الأعمال، إلا أنَّ الجامعة اضطرت في العام الماضي؛ نتيجة جائحة كوفيد-19، إلى تنظيم لقاء الخريجين بأرباب الأعمال عن بعد.

- في ضوء سياسة إرشاد الطلبة، تسعى الجامعة إلى تيسير اندماج الطلبة الجدد في البيئة الجامعية من خلال تقديم يوم التهيئة لهم، وتزويدهم بدليل الطالب، وشرح محتواه لهم، وبالأخص فيما يتعلق بالبرامج الدراسية، والخدمات الأخرى التي تقدمها الجامعة والكلية، كتزويدهم بمدونة سلوك الطالب بالجامعة، وتزويدهم بدليل الكلية. وفي أعقاب يوم التهيئة يُعْقَدُ لقاءٌ تعريفيٌّ بكلية الحقوق، يكون خاصًّا بالطلبة الملتحقين بها. كما وصل عدد الطلبة المحولين من جامعات أخرى في العام الأكاديمي 2019-2020، إلى 47 طالبًا. وتبين من مقابلات الزيارة الافتراضية، أن من يقوم بتهيئة وتوعية الطلبة المحولين الذين لم يحضروا يوم التهيئة هو المرشد الأكاديمي.

- تطبيقًا لسياسة الإرشاد الأكاديمي، يقوم الإرشاد الأكاديمي في الجامعة على تكليف أعضاء هيئة التدريس بمهام المرشد الأكاديمي. وتحيل الجامعة إلى لوائحها الجامعية، وإرشادات مجلس التعليم العالي في تحديد الحد الأقصى للطلبة تحت الإرشاد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس الواحد. وتدعم وحدة الإرشاد والتوجيه التابعة لدائرة القبول والتسجيل دور المرشدين الأكاديميين. كذلك يقوم كل مشرف أكاديمي بتقديم تقرير سنوي عن تقدم الطلبة، والطلبة المتعثرين، واقتراح الحلول لهم؛ لتجاوز هذا التعثر الأكاديمي. ومع ذلك، يشير تقرير الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي ومتابعتهم، إلى ارتفاع نسبتهم مقارنة بالعدد الإجمالي لطلبة البرنامج (تقريبًا 22.67%)؛ مما يثير التساؤل حول مدى فاعلية الإرشاد الأكاديمي. (راجع التوصية أدناه).

- تتبنى الجامعة سياسة المساواة والتنوع، دون إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلات الزيارة الافتراضية أنَّ الجامعة تقدم خدمات تلبي احتياجات المرأة سواء أكانت طالبةً أم من الكادر الأكاديمي أم من الإداري، ومن تلك الخدمات: توفير خدمة الأندية الطلابية النسائية، واستراحة وأماكن صلاة، وتحرص الجامعة على تلبية كل ما يتعلق باحتياجات المرأة الحامل والعاملة فيما يتعلق بحضور المحاضرات والتقييمات. كما توجد سياسة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك إجراءات خاصة لقبولهم في دليل القبول والتسجيل، وتسعى الجامعة إلى معرفة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة سواء عن طريق إجراء استبيان، أو عن طريق إرسال بريد إلكتروني؛ للإعلان

عن الخدمات الخاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وتتعدد تجهيزات الجامعة؛ لتلائم الاحتياجات الخاصة بهم، بما فيها تهيئة المداخل، والمخارج، والمصاعد الملائمة لحاجاتهم، وكذلك وسائل المطالعة للطلبة المكفوفين وخدمات الإنترنت.

- في ضوء سياسة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. تميز الجامعة بين الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وهم الذين يقل معدلهم التراكمي عن 62%، لكنهم لا يزالون عند حد النجاح في شهادة البكالوريوس وهو 60%، والطلبة الذين هم في حالة إخفاق فعلي، وهم من ينزل معدلهم التراكمي عن حد النجاح وهو 60%. وتفرد السياسة للفئتين القواعد الملائمة؛ لضمان خروجهم من حالة التعثر الأكاديمي. فيجب على الفئة الأولى وضع خطة للنهوض بدراستهم يوافق عليها المشرف الأكاديمي، ويتم إبلاغها لأعضاء هيئة التدريس الذين يتولون التدريس للطالب. أما طلبة الفئة الثانية فيوجه لهم إنذارٌ أكاديميٌّ؛ حتى ينهضوا بأدائهم خلال الفصل الأكاديمي التالي، فإن لم يبلغوا حد النجاح يتم وضعهم تحت الملاحظة الأكاديمية، ويمتنع عليهم تسجيل المواد، وإنما يلزم بالضرورة أن يخضعوا لإشراف المرشد الأكاديمي مع تحديد عدد المواد الذي يسمح للطالب بتسجيلها؛ حتى يتمكن من اجتياز أزمته الدراسية. أمَّا إذا استمر إخفاق الطالب لفصلين أكاديميين متتاليين فإنه يفقد مقعده؛ مما يعني فصله من البرنامج. ويتضح من تقرير الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي ومتابعتهم، أن من بين (244) طالبًا كانوا في مرحلة الخطر أو الإخفاق سجل (12) طالبًا منهم في فصل أكاديمي واحد، في حين انسحب أو فقد مقعده (45) طالبًا؛ مما جعل البقية وعددهم (187) طالبًا خاضعين لخطة النهوض، أو للملاحظة الأكاديمية. وقد استطاع (36) طالبًا من تجاوز حد الخطر وهو 62%، في حين ظل (151) طالبًا في حالة خطر أو إخفاق، إلا أنَّ (82) طالبًا منهم أحرزوا تقدمًا في مستواهم، وعدد (6) طلبة ظلوا على ثبات مستواهم الأكاديمي، في حين سجل عدد (63) طالبًا انخفاضًا في تحصيلهم الأكاديمي. يتضح من ذلك أنه من بين طلبة البرنامج البالغ عددهم (1076) طالبًا، كان (244) في مرحلة الخطر أو الإخفاق، وهو ما يمثل نسبة 22.67%؛ أي ما يزيد قليلاً على خمس عدد طلبة البرنامج. ونظرًا إلى أن جميع طلبة البرنامج هم من طلبة الدوام الكامل، فإن النسبة تبدو مرتفعة؛ مما يثير التساؤل حول مسألتين جوهريتين، تتمثل الأولى في شروط قبول الطلبة في البرنامج التي سبق للجنة المراجعة وأن أوصت بإعادة النظر فيها (راجع المؤشر 2.1)، في حين تتمثل الثانية في مدى فاعلية الإرشاد الأكاديمي المقدم للطلبة. ولذا، توصي لجنة المراجعة ببحث

السبب وراء ارتفاع نسبة الطلبة في مرحلة الإخفاق الأكاديمي، والعمل على تحسين الآلية المتبعة لكشف هؤلاء الطلبة في مرحلة مبكرة، ومساعدتهم في ضوء ذلك وتنفيذها.

- من أجل تفعيل الأحكام الواردة في دليل ضمان الجودة، تتولى وحدة القياس والتقييم في الجامعة إجراء عدة استبيانات؛ لمعرفة مدى رضا الطلبة عن الخدمات المقدمة لهم، وذلك تنفيذًا لسياسة ملاحظات الطلبة، وهو ما يسمح بإدخال التحسينات على تلك الخدمات في ضوء ملاحظات أو آراء الطلبة. ويتضح من نماذج استبيانات الجامعة، أنَّ الجامعة تجري خمسة أنواع من الاستبيانات: استبيان الطلبة الجدد بشأن خدمات القبول والتسجيل والأنشطة الطلابية ودعم الطلبة وغيرها من الخدمات التي تقدم لهم عند التحاقهم بالبرنامج، واستبيان الطلبة بشأن العملية التدريسية، واستبيان الطلبة الخريجين بشأن إنهاء دراستهم في البرنامج، واستبيان للخريجين في البرنامج بشأن أوضاعهم المهنية، ومدى استفادتهم من الدراسة فيه، واستبيان أرباب الأعمال بشأن مستوى خريجي البرنامج. وتساهم هذه الاستبيانات في اتخاذ قرارات تصويبية تتخذها لجنة التجربة الطلابية، ويتضح من نماذج محاضر اجتماعات هذه اللجنة الاستفادة من نتائج هذه الاستبيانات في تحسين الخدمات المقدمة للطلبة، ومنها: إنشاء غرفة الأندية الطلابية، وإنشاء متجر داخل الحرم الجامعي، وتغيير مزود خدمة تقديم الطعام.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – من خلال فحص مواصفات البرنامج – أنَّ الكلية تتبع أساليبَ للتقييم مثل: الاختبارات التحريرية النصفية والنهائية، أوراق العمل، الواجبات المنزلية، الاختبارات العملية، التقارير. وقد تبين من فحصها أنَّها موضوعية، ومتدرجة في مستوى صعوبتها باختلاف المستوى الدراسى طبقًا لما جاء في سياسة الجامعة للتقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، كما يوجد توافقٌ بين المخرجات التعليمية المطلوبة للمقرر، وطرائق التقييم المناسبة تبعًا لما جاء في مواصفات البرنامج. كذلك تبين للجنة المراجعة – من خلال الأدلة المقدمة – أنه تم إجراء مقايسة مرجعية لأساليب التقييم مع برامج إقليمية مناظرة. وأشار تقرير التقييم الذاتي إلى اختلاف معايير التصحيح باختلاف نوع التقييم سواء اختبارات تحريرية – أوراق عمل – زيارات ميدانية – تقييم الجهات الخارجية ذات العمل القانوني. ويختلف ذلك حسب المهارات، أو المخرجات التعليمية المستهدفة لكل مقرر طبقًا لما جاء في توصيف المقررات.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية إستراتيجية للتعليم والتعلم والتقييم، تنصُّ على أنَّ لكل برنامج وصفًا يحتوى على مخرجات تعليمية وأساليب تعليم وتقييم تتناسب مع نوعية وأهداف البرنامج، وأن مقررات البرنامج تشتمل على توصيف يعكس مخرجاته التعليمية. ويشتمل جدول مقابلة مخرجات المقررات مع مخرجات البرنامج على مصفوفة توضح الارتباط بين مخرجات التعلم للمقررات والبرنامج. كما يوجد مصفوفة

توضح العلاقة بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه، وكذلك يوجد مصفوفة للعلاقة بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع مواصفات الخريج. وبالتالي يتم التأكد من تحقق إنجازات الخريجين من خلال هذه المصفوفات.

- تحتوي مواصفات المقررات الدراسية على جدول يوضح عملية ربط أساليب التقييم المختلفة مع المخرجات التعليمية للمقرر. ويتم التأكد من دقة الربط من خلال تقرير المعدل الداخلي، ومنسق المقرر، وكذلك المراجع أو المدقق الخارجي. وبعد تصحيح الامتحانات، يتمُّ تفريغ الدرجات، وتوزيعها على المهارات؛ لتحديد نسب تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، ويتم تجميع ذلك ضمن محتويات ملف المقرر. وبعد التقييم، يتم دراسة مصفوفة تحقيق المخرجات التعليمية، ووضع خطط التحسين المناسبة في حالة ضعف كفاءة، أو عدم تحقق بعض المخرجات. وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك خلال المقابلات، ومن خلال فحص عينات عشوائية لبعض المقررات على سبيل المثال القانون الدولى العام، القانون الدستورى 1، علم الإجرام والعقاب، قانون الشركات التجارية والإفلاس.

- تتضمن آليات متابعة تنفيذ عملية التقييم وتحسينها تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للتقييمات، كذلك يتم الاستناد إلى تقرير ملف المقرر، وتحليل مستويات استيعاب الطلبة من المخرجات التعليمية المطلوبة؛ للتأكد من سلامة عملية التقييم وتحسينها، وإذا كانت هناك ملاحظات، أو توصيات إضافية عند استيفاء تقارير المقررات؛ يتم إرسالها إلى لجنة الكلية في صورة تقارير للتوصيات الواردة، ومن أمثلة ذلك وجود توصيات فى تقرير مقرر الجرائم الاقتصادية والإلكترونية. كذلك يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الطلبةَ يشاركون في عملية التحسين من خلال ممثلهم في مجلس الكلية، وكذلك من خلال اللقاء المفتوح مع عمادة الكلية ورؤساء الأقسام، ومن خلال الاستبيانات المختلفة. واستمر تطبيق هذه الآليات في ظل تفشي جائحة كورونا. وتبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات – تطور عملية التقييم؛ لتتناسب مع الظروف. فقبل جائحة كورونا كانت عملية التقييم تتمثل فى إجراء امتحان منتصف بمعدل (30) درجة، وامتحان نهائى (50) درجة، و(20) درجة للمشاركة وتغير الوضع؛ نظرًا لانتشار جائحة كورونا. فأصبح التقييم عبارة عن أعمال فصلية بمعدل (60)، درجة وامتحان نهائي بمعدل (40) درجة.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسات وإجراءات خاصة بالنزاهة الأكاديمية متعلقة بالبحث العلمى، والسلوك الجامعى (الأكاديمى) لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، يتم نشرها من خلال كتيب الطالب، وكتيب أعضاء هيئة التدريس، وعلى موقع الجامعة، ومنصة التعليم الإلكتروني، ومركز المعرفة الجامعي. وتشمل تلك السياسات لائحة المخالفات المسلكية، وسياسة أخلاقيات البحث العلمي، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان. ويتم توعية الطلبة بهذه السياسات من خلال يوم التهيئة للطلبة الجدد، وفي المحاضرات الأولى للمقررات وقبل التدريب، كما يتم تعريف الطلبة باستخدام برنامج Turnitin، لكشف الانتحال الأكاديمي، ويتم تدريبهم على استخدامه. غير أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ هذه السياسات متاحة باللغة الإنجليزية فقط. بناءً عليه، تؤكد لجنة المراجعة على توصيتها الواردة في الفقرة الأولى من المؤشر 4.1.

- تقوم الكلية بإجراءات استباقية لمنع أو تقليل سوء السلوك الأكاديمي من خلال توعية وإرشاد الطلبة حول كيفية تجنب المخالفات الأكاديمية والانتحال كما سبق بيانه، كما يتم إنشاء لجنة للتحقيق فى مخالفات الطلبة؛ تُشكل بقرار من عميد الكلية، وبرئاسة أحد رؤساء الأقسام الأكاديمية واثنين من أعضاء هيئة التدريس، وممثل عن عمادة شؤن الطلبة؛ للنظر في أي مخالفات. كما توجد آلية للتحقيق مع الطلبة، وكذلك للطعن على القرارات الصادرة ضدهم. من ناحية أخرى، توجد إجراءات رادعة لمنع الغش والانتحال الأكاديمي من خلال تطبيق عقوبات متدرجة في حالة ثبوت ذلك، تتمثل في اعتبار الطالب راسبًا في الامتحان الذى تمَّ فيه الغش أو إلغاء تسجيله في المقررات المسجل فيها في نفس الفصل، أو حرمانه من التسجيل والدراسة في المقررات المسجل فيها في ذلك الفصل، وإدراج العقوبة في ملف الطالب، وتشديدها في حالة تكرارها. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عدد ثلاثة نماذج من كشف الانتحال الأكاديمى فى أعمال الطلبة، وكذلك الأدلة على اتخاذ الجزاءات. وقد تبين – من خلال

المقابلات – أنه قبل جائحة كورونا، كان يتم عمل محاضر غش في حالة كشف ذلك أثناء الامتحانات، إلا أنه ومع استبدال الواجبات المنزلية بامتحانات المنتصف أثناء جائحة كورونا، فقد أصبح الإجراء المتخذ هو إحالة الأمر إلى لجنة تحقيق فى حالة ثبوت أى تشابه بين واجبات الطلبة.

- وفقًا لما جاء في تقرير التقييم الذاتي، فإنه يتم توثيق جميع إجراءات التأديب في ملف الطالب، وقد اطلعت لجنة المراجعة على نموذج لمحاضر لجنة التحقيق، ووجدت أنَّ الإجراءات المتخذة في حق الطلبة مناسبة إذا انتهت إلى ثبوت الغش، وحصول الطلبة على صفر في المواد التي غشوا فيها، وهو إجراء تراه اللجنة مناسبًا ويتوافق مع السياسات ذات الصلة. كما يتوافر لدى رئيس لجنة التحقيق، على مستوى الكلية، ملفٌ كاملٌ مدونٌ فيه كافة التحقيقات التي أجريت مع الطلبة أصحاب المخالفات المسلكية، إلى جانب نسخة من إعلام الطالب، ومذكرة التحقيق، وقرار لجنة التحقيق، وقرار عميد الكلية، ونسخة من هذا القرار، ويتم إعلام عمادة القبول والتسجيل بها، والتي تقوم بدورها بتحديث السجل الخاص بالطالب في نظام التسجيل.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لسياسة الجامعة للتقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، فإن التدقيق الداخلي يتم بشكل قبلي وبعدي. ويشمل التدقيق الداخلي القبلي التدقيق في كافة الامتحانات من حيث التصميم، والشكل، والمحتوى، وملاءمة التقييم لمخرجات التعلم المطلوبة، أمَّا التدقيق الداخلي البعدي؛ فيتم باستخدام النموذج القياسي لضمان التوزيع العادل للدرجات. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ التدقيق الداخلي يتمُّ من خلال نظام إلكتروني، تم تطويره لهذا الهدف، وهو يضمن أخذ كل جوانب عملية التدقيق في الاعتبار. وتحدد سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة ضوابط اختيار المدققين الداخليين؛ إذ يُشترط أن يكون المدقق الداخلي متخصصًا في المقرر الذي يقوم بتدقيقه، أو قام بتدريس المقرر نفسه من قبل. ومع ذلك، فقد تبين من المقابلات أنه إذا لم يوجد مدقق داخلي فى التخصص الدقيق، فإنه يُستعانُ بصاحب أقرب

تخصص مثل: مقرر المالية العامة فقد يدققه أستاذ فى القانون العام. وترى لجنة المراجعة أنه من الأفضل أن يكون المدقق الداخلي من داخل التخصص الدقيق أو دَرَّسَ المقرر من قبل. وبشكل إجمالي، ترى لجنة المراجعة أن إجراءات التدقيق الداخلي، واختيار المدققين الداخليين ملائمة.

- اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من استمارات التدقيق الداخلي القبلي لعينة من المقررات الدراسية، والتي تبين وجود بعض الملاحظات المدونة من قِبَلِ المدقق الداخلي لاستيفائها. وعلمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الافتراضية – أن المدقق الداخلي يطلع على عدة وثائق للتدقيق القبلي من بينها: التقييم، ووصف المقرر، والإجابة النموذجية، فإذا كانت مطابقة للمعايير المحددة يعتمدها المدقق الداخلي، وإذا تم وضع أي ملاحظة عليها من قِبَلِهِ يقوم منسق المقرر بالرد على تلك الملاحظات في خانة للرد عليها، وإعادة رفع التقييم مرة أخرى بعد إجراء التعديلات المطلوبة إذا تطلب الأمر. ومثال ذلك، مادة دراسات معمقة فى القانون الجنائي، حيث حصل أستاذ المقرر على ملاحظات من قِبَلِ المدقق الداخلى، وقد تم الأخذُ بها فى تعديل أسئلة الامتحان. ونفس الوثائق تُعرضُ على نفس المدقق الداخلي؛ لإجراء التدقيق البعدي، وبعدها تُعرض الدرجات لكي تُعْتَمَدَ من قِبَلِ مجلس القسم المعنى، ثم عمادة الكلية، ثم اعتمادها على نظام معلومات الطالب. ولذلك، تقر لجنة المراجعة بسلامة عملية التدقيق الداخلي القبلي والبعدي.

- وفقًا لسياسة الممتحن الخارجى، يتم ترشيح المدققين الخارجيين من قِبَلِ مجلس القسم بناءً على سيرتهم الذاتية، كما أنه يتم اختيارهم من لجنة الاختبارات والمعايير الأكاديمية بالكلية؛ لإجراء التدقيق الخارجي للتقييمات، وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ معايير اختيار المدقق الخارجى لا تشترط درجة أكاديمية محددة كأستاذ أو أستاذ مشارك على سبيل المثال. واطلعت لجنة المراجعة على قائمة المدققين الخارجيين، والتي تضم خمسة مدققين في تخصص القانون الخاص، وثمانية في تخصص القانون العام؛ يتولون التدقيق لبرامج كلية الحقوق الثلاثة، إلا أنَّ القائمة لم توضح درجاتهم الأكاديمية، كما اطلعت لجنة المراجعة على عينة تضمنت السيرة الذاتية لمراجعيْن خارجييْن اثنيْن. ولذلك، توصي بتعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.

- تميز سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، بين مستويين للتدقيق والتحسين: الأول هو مستوى المقرر الدراسي، ويكون التدقيق بشأنه قبليًا، والثاني هو مستوى البرنامج، ويكون التدقيق بشأنه بعديًا.

وقد قدمت عينة من تقارير المدققين الخارجيين، كما قدمت أدلة على اتخاذ إجراءات تصحيحية بناءً على تلك التقارير، ومنها التعديلات التي أجريت على الخطة الدراسية. وتوصلت لجنة المراجعة إلى أنَّ عملية التدقيق الخارجي، وما قدمته من توصيات على مستوى المقررات الدراسية، والبرنامج بشكل عام، كان لها دورٌ واضحٌ في مراجعة وتحسين مواصفات المقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج، كما أنَّها تضمن التنفيذ المتسق للتقييم، وضمان الإنصاف والعدالة في منح الدرجات. لكل ما سبق ترى اللجنة – على الرغم من التوصية المشار إليها في الفقرة السابقة – أنَّ عملية التدقيق الخارجي للمقررات وللبرنامج ذاته ملائمة.

- طبقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، تتولى لجنة المعايير والامتحانات، ووحدة ضمان الجودة والاعتماد في الكلية متابعة قياس دقة وفاعلية التدقيق الخارجي، ويتم ذلك بتقييم المدققين الخارجيين بصفة سنوية عبر النموذج المعد لذلك، بالإضافة إلى التأكد من إتمام عملية التدقيق الخارجي بمراعاة الأحكام الواردة في سياسات الجامعة بشأن هذه المراجعة. وبالنسبة للتدقيق الداخلي، فإنه يتم التحقق من سلامته من خلال منسق البرنامج الذي يتأكد من سلامة الإجراءات، وأن منسق المقرر قد تبنى ملاحظات المدقق الداخلي – إن وجدت. ومع ذلك، لم تلحظ لجنة المراجعة إدخال أي تحسينات على عملية التدقيق الداخلي والخارجي ذاتها بناءً على هذه الإجراءات. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بتطوير آليات رسمية مناسبة لتطوير عملية التدقيق الداخلي الخارجي بناءً على التقييمات والمتابعة التي تُجْرَى لكل منهما.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية مقررٌ للتدريب العملي (LAW401)، ضمن الخطة الدراسية للبرنامج، وهو مقررٌ إجباريٌّ مخصص له ثلاث ساعات معتمدة. كما توجد على مستوى الجامعة سياسة للتدريب،

توضح مهامَّ وأدوارَ مقدمي التدريب، والمشرفين الأكاديميين، ومشرفي التدريب والطلبة، وكذلك لائحة تدريب تم تعديلها في 2-5-2015. وتبين – من خلال المقابلات – أن المشرف الأكاديمى يتم تحديده قبل فترة التدريب، ويتم تزويده بسياسة التدريب، وكافة ما يتعلق بالتدريب، ثم يتم التواصل مع المشرف الميدانى، وتزويده بأسماء الطلبة والوثائق ذات الصلة. كما تبين – من خلال المقابلات – أنه يتم تحديث قائمة جهات التدريب سنويًّا، وتتاح الفرصة للطالب لتعبئة استمارة يدون فيها رغبته فى الجهة التدريبية.

- يتم التأكد من حصول الطلبة على تجربة متكافئة فى التدريب العملى – من خلال التقرير الذي يعده الطالب فى نهاية التدريب – مع السماح لهم بإبداء رأيهم فى الجهة التدريبية. كذلك تساهم أنشطة العيادة القانونية في تعزيز تجربتهم العملية، وقد لوحظ أنَّ العيادة قد أُنشئت حديثًا، على نحو ما يتبين من قراريْ إنشاء وتعليمات العيادة القانونية الصادريْن من مجلس الجامعة بتاريخ 6 و10 فبراير 2020. وعلى الرغم من أن الاستفادة من أنشطة العيادة القانونية موجودة ضمن طرائق وأساليب التدريس في أغلب المقررات، إلا أنه لم تقدم أدلة على الأنشطة التي تقوم بها، كذلك لم يتبين من خلال الفيديو التصويري أنَّ لها مقرًّا محددًا. ولذلك تحث لجنة المراجعة على تفعيل نشاط العيادة القانونية؛ لأهميته لطلبة البرنامج كما هو معمول به في البرامج المماثلة في الجامعات المحلية والإقليمية.

- فحصت لجنة المراجعة توصيف مقرر التدريب العملي (LAW401)، ووجدت أنه يتضمن مخرجات تعلم واضحة مرتبطة بطرائق التعلم والتقييم. كما يوجد في تقرير التقييم الذاتي مصفوفة توضح ربط المخرجات التعليمية للمقرر بالمخرجات التعليمية للبرنامج، وصورة من مصفوفة تحقق مخرجات التعلم الخاصة بمقرر التدريب العملي، والتي تُظهر أن المقرر يسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- وفقًا لتوصيف مقرر التدريب العملي (LAW401)، فإن تقييم المقرر ينقسم بين المشرف الخارجي، أو الميداني ومخصصٌ لتقييمه (30) درجة، والمشرف الداخلي مخصصٌ لتقييمه (70) درجة مقسمةً إلى (40) درجة للمشرف الأكاديمي، و(30) درجة مقسمة على عضويْن آخريْن من أعضاء لجنة التدريب؛ لكل منهما (15) درجةً، وترى لجنة المراجعة أنَّ التقسيم مناسبٌ، ويضمن عدالة التقييم. وقد تبين من المقابلة أن لجنة التدريب المشكلة من قبل الكلية تقوم بمتابعة عملية التدريب، ومراقبة اتساق تجربة التدريب العملي من حيث المستوى والمحتوى بين جهات التدريب المختلفة. كذلك تتم متابعة

الطالب من قِبَلِ المشرف الأكاديمى من خلال اللقاءات بين المشرف الخارجي أو الميداني، والمشرف الأكاديمي.

- تقوم وحدة التدريب بتقديم تقرير سنوي، عن التدريب يتضمن الإنجازات، والإنشطة، والصعوبات التي واجهت التدريب، ويُستعانُ بهذا التقرير إلى جانب نتائج تقييم المشرف الميداني والأكاديمي وجهات التدريب في تحديث قائمة جهات التدريب كل عام. وقد قدم دليل على ذلك يتضمن قائمة محدثة للعام الأكاديمي 2020–2021، بجهات التدريب الميداني. أمَّا من حيث إسهام المقرر في تحقيق أهداف البرنامج، فيتم ذلك من خلال مصفوفة يعدُّها مدرس المقرر عن مقرره، ومصفوفة أخرى أكبر يعدُّها المنسق تتضمن كل المقررات، وقياس مدى إسهام تحقق مخرجاتها في تحقق مخرجات البرنامج، بالإضافة إلى مصفوفة أخرى تربط مخرجات البرنامج بأهدافه.

المؤشر 3.5: عنصرمشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيث ما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة / الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *لا ينطبق*

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- بفحص أعمال الطلبة – عينات عشوائية من امتحان المنتصف والامتحان النهائى – وجدت لجنة المراجعة أنَّ المستوى العام مناسبٌ، ويعكس قدراتهم على الإبداع. بالإضافة إلى ذلك، اطلعت لجنة المراجعة على التقرير السنوي للبرنامج، والذي يتضمن إحصائيات حول مستويات إنجازات الطلبة، ومدى تحقيقهم الأهداف والمخرجات التعليمية المطلوبة للمقررات وللبرنامج. علاوة على ذلك، تم مقارنة

نتائج التقدم والإنجاز مع برنامج مشابه في كلية العلوم الإدارية، حيث أشارت نتائج المقارنة إلى تقارب نسبة الإنجاز في كلا البرنامجيْن.

- اطلعت لجنة المراجعة على الجداول المبينة في تقرير التقييم الذاتي، ولاحظت أن عدد الطلبة المقبولين بالبرنامج في العام الأكاديمي 2016–2017، بلغ 239 طالبًا، وعدد الخريجين في العام الأكاديمي 2019–2020 – أي بعد مرور أربع سنوات – بلغ 192 طالبًا؛ أي إنَّ نسبة المقبولين إلى الخريجين تساوي تقريبًا 80%، وهي نسبة معقولة. أما بالنسبة لمتوسط الفترة التي يقضيها الطالب حتى التخرج في البرنامج، فيوضح الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي، أنها وصلت إلى أربع سنوات في الفترة من 2015–2016، إلى 2019–2020، وهي المدة الطبيعية للتخرج في البرنامج. وتبين – من خلال المقابلات – أنَّ منسق البرنامج يقوم بمراقبة ومراجعة معدلات التقدم لاستيفاء المعايير الأكاديمية من خلال متابعة معدلات الانقطاع عن الدراسة، ومعدلات التخرج للطلبة المنتظمين في البرنامج بالمقارنة بين مستوى التقدم والإنجاز في المستويات المختلفة.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية للخريجين، يتم من خلال التقرير السنوي الذي يعدُّه منسق البرنامج. وقد فحصت لجنة المراجعة التقرير السنوي، ووجدت أنه يتضمن إحصاءات عن مستوى تقدم الدفعات، ومعدلات التسرب والاستبقاء بالبرنامج، وينتهي التقرير بخطة عمل تتضمن معالجة بعض التوصيات (انظر المؤشر 4.3). وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ معدلات التسرب قليلة (بلغ عددهم 2). كذلك يتم الاستفادة من محاضر اجتماعات متابعة الخريجين، ولقاءات أرباب الأعمال، والمجالس الاستشارية في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية للبرنامج. وبالنسبة للوجهات الأولى للخريجين، فيتبين من الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي أنَّ نسبة مَنْ التحقوا بوظائف أخرى، أو زاولوا أنشطة أخرى بلغت حوالي 16%، ونسبة 1.5% التحقوا بالدراسات العليا، في حين أنَّ نسبة 78%، من الخريجين التحقوا بوجهات غير معلومة، ولذلك تحث لجنة المراجعة على متابعة الوجهات الأولى للخريجين بشكل أفضل؛ حتى يمكن الوقوف على إحصاءات دقيقة بشأنهم.

- أشـــار تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام جامعة العلوم التطبيقية – من خلال وحدة القياس والتقويم في مركز ضـمان الجودة – بإجراء اسـتطلاعات رأى أرباب الأعمال حول أداء الخريجين، حيث أشـارت الوثائق إلى وجود إحصـــائية رضـــا أرباب الأعمال عن الأعوام 2017–2018، و2018–2019، و2019–2020. وقد أشـارت نتائج اسـتطلاع الرأي إلى تزايد نسـبة الرضـا، حيث زادت نسـبة رضـا

الخريجين من 3.87 نقطة على مقياس خماسي خلال العام 2018–2019، إلى 4.25 نقطة خلال العام 2019– 2020. ولاحظت لجنة المراجعة إشادة أرباب الأعمال بالخريجين أثناء اللقاء السنوي بهم. وتبين من المقابلات أنه يتم توزيع استبيانات لأخذ آراء الخريجين، ويتم العمل بتوصياتهم ومقترحاتهم، ومثال ذلك التعديلات التي أجريت على الخطة الدراسية. كما أشار بعض الخريجين – أثناء المقابلات – باستفادتهم مما تعلموه في الجامعة في حياتهم الوظيفية، وأشار بعضهم إلى أنَّ معلومات التوظيف المتاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة تُساعدهم في إيجاد وظائف.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- تعتمد جامعة العلوم التطبيقية في برنامج بكالوريوس في الحقوق على مجموعة من السياسات والأنظمة والتعليمات المعتمدة من قبل الجامعة، والتي يتم تحديثها كل عامين، حيث تم آخر تحديث على هذه السياسات في العام الأكاديمي 2019–2020. ويتم نشر هذه السياسات والأنظمة على موقع الجامعة الإلكتروني، وفي مركز المعرفة والمطبوعة الأسبوعية "نشرة أخبار الرئيس". وقد تبين – من خلال المقابلات – أن كافة هذه المعلومات تُبَلَّغُ لجميع الجهات ذات الصلة بما في ذلك الكادر الإداري والأكاديمي، والطلبة، والخريجين، والمجلس الاستشاري، وأرباب الأعمال عن طريق الاجتماعات واللقاءات السنوية، والبريد الإلكترونى بجانب العمل على تعريف الطلبة بها في يوم التهيئة، وفى الورش والدورات التدريبية التي تعقد للكادر الأكاديمي والإداري. وقد اطلعت اللجنة على عدد من السياسات، كان أكثرها باللغة الإنجليزية، مثل: سياسات وإجراءات استحداث برامج جديدة، وسياسة الامتحانات، وسياسة الممتحن الخارجي، وسياسة التدريب العملي للطلبة، وسياسة الانتحال الأكاديمي. ولذلك، توصي اللجنة بأن تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.
- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والأدلة المقدمة، تعمل جامعة العلوم التطبيقية على إدارة ضمان الجودة على عدة مستويات، وهى: مجلس ضمان الجودة والاعتمادية، وهو أعلى إدارة في الجامعة في هذا الشأن،

ثم مركز ضمان الجودة والاعتمادية، ويختص بإدارة المسائل التشغيلية والإستراتيجية المتعلقة بالجودة والتعليم والتدريب على مستوى الجامعة، ثم وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، وتوجد على مستوى الكلية، وتتبع العميد وتتولى مسئولية إدارة الجودة على مستوى الكلية. وعلى مستوى برنامج بكالوريوس في الحقوق يتولى منسق البرنامج إدارة والإشراف على جميع مسائل الجودة الخاصة بالبرنامج، وذلك عن طريق تمثيله في وحدة ضمان جودة الكلية بالإضافة إلى منسقى المقررات الذين يتولون مسئولية إعداد وإدارة ملفات المقررات. وقد تم التأكد من ذلك خلال المقابلات.

- وفقًا للأدلة المقدمة، تعمل كلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية، وأقسامها المختلفة على تنفيذ آليات تسمح بمراقبة التنفيذ المتسق لجميع السياسات والإجراءات المتعلقة بالجودة، ويتولى الإشراف على تطبيق هذه الآليات وحدة ضمان الجودة والاعتمادية بالكلية، ومنسقي البرنامج. وقد تبين – من خلال المقابلات – أنَّ هذه الآليات تتضمن: المراجعة الداخلية السنوية للبرنامج، وتدقيق الملفات الدراسية بالإضافة إلى التغذية الراجعة الصادرة عن نظام التدقيق الداخلي والخارجى، والمجلس الاستشاري، والتدريب الميداني.

- تبين – من خلال المقابلات التي أُجْرِيَتْ مع أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الافتراضية – أن لديهم فهمًا لضمان الجودة، ومعرفة بأدوارهم المختلفة؛ إذ إنَّ أغلَبَهم أعضاءُ في اللجان المختلفة على مستوى الكلية. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أن الجامعة تحرص على توفير دليل ضمان الجودة لكافة منتسبيها، والذى يتضمن معلومات وافية عن جميع سياسات الجودة، كما تقوم الجامعة بإجراء عدد من الورش، والدورات حول مختلف الموضوعات المتعلقة بضمان الجودة، وقد اطلعت لجنة المراجعة على دليل على إجراء (17) ورشة عمل لأعضاء هيئة التدريس في الفترة من 2018، وحتى 2020.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنه تتم متابعة نظام إدارة الجودة بالكلية وبالبرنامج من قِبَلِ وحدة ضمان الجودة والاعتمادية بالكلية، في حين يقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة بمتابعة والإشراف بشكل فعال على فاعلية إدارة وحدة ضمان الجودة والاعتماد بكلية الحقوق، وتوافقها مع سياسة ضمان الجودة والاعتمادية المعمول بها في الجامعة. هذا بالإضافة إلى سياسة التدقيق الداخلي والخارجي للبرنامج، وسياسة المقايسة المرجعية، واستبيانات تقيس رضا الجهات ذات العلاقة عن الخدمات التي يقدمها مركز ضمان الجودة. وغيرها من الآليات التي تعمل على متابعة، وتقييم نظام الجودة، وإدخال التحسينات الضرورية عليه. وخلال

المقابلات، ذُكرت بعض الأمثلة على التحسينات التي أجريت على إدارة ضمان الجودة، ومنها اعتماد التقييم القبلي ومعاييره عبر الإنترنت، ومراجعة دليل ضمان الجودة وإضافة القائمة الكاملة لسياسات الجامعة كملحق من الإصدار الأخير للدليل، وجعل مراجعة السياسات تتم كل سنتين.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- بين تقرير التقييم الذاتي، أنه يوجد في الكلية هيكل تنظيمي، يتضمن تحديدًا واضحًا لجميع الوظائف القيادية المسئولة عن تنفيذ البرنامج، ويتكون من العميد ونائبه، ورؤساء الأقسام، ورئيس وحدة ضمان الجودة، ومديري وحدة التدريب والعيادة القانونية، ومنسقي البرنامج والمقررات. وتبين – من خلال المقابلات – أن الإدارة اليومية للبرنامج تتم من خلال هذا الترتيب المتسلسل.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنه يوجد في دليل ضمان الجودة، والوصف الوظيفي، رسمٌ يوضح مسئوليات اللجان والأفراد المعنيين بإدارة جودة البرنامج، بالشكل الذي يضمن التواصل الفعال بين مختلف هذه الجهات بما يؤهل هذه الجهات بالقدرة على صنع واتخاذ القرار. كما تأكدت اللجنة من وضوح حدود مسئوليات القائمين على إدارة ضمان الجودة لبرامج الكلية الثلاثة، بما فيهم برنامج بكالوريوس في الحقوق، من خلال الإجابات التي جاءت ردًّا على أسئلة أعضائها أثناء المقابلة التي تمت مع فريق الجودة بالبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الافتراضية.

- بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وكتيب اختصاصات اللجان، وكتيب الوصف الوظيفي، والمقابلات التي أُجْرِيَتْ أثناء الزيارة الافتراضية تبين للجنة المراجعة وجود اختصاصات واضحة بالنسبة للوظائف الإدارية للبرنامج، ويأتى في طليعتها عميد الكلية الذى يتولى الإشراف على العمل الأكاديمي والإداري، وتنفيذ السياسات، والقوانين، واللوائح الجامعية على مستوى الكلية، ومرورًا بنائب العميد الذى يختص بمساعدة العميد في إعماله سالفة الذكر، وصولاً لرؤساء الأقسام، ومنسق البرنامج الذين يتولون الإشراف على جميع المسائل الأكاديمية والإدارية في البرنامج. كما اطلعت اللجنة على الوثيقة

الإضافية، الخاصة بتشكيل كل لجان العمل بالكلية. وترى لجنة المراجعة في ضوء ذلك أنه يوجد تحديدٌ واضحٌ ومناسبٌ لمختلف الوظائف الإدارية، واللجان ذات العلاقة بإدارة البرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أن المسئولية الأكاديمية، والحفاظ على المعايير الأكاديمية، للبرنامج تم إسنادها بشكل واضح ومحدد على كل مستويات المنظومة الأكاديمية كما هو مبين في دليل ضمان الجودة، واختصاصات المجالس الأكاديمية، وذلك بداية من قسمي القانون العام والقانون الخاص، ومجلس الكلية، ومجلس الجامعة، وأيضًا على المستوى الفردي بداية من رئيس الجامعة، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، وعميد الكلية، ورئيس القسم، ومدير الدراسات العليا، ومنسق البرنامج، ومنسقي المقررات، وعضو هيئة التدريس. وهذا ما تبين أيضًا من خلال الاطلاع على محاضر ضمان الجودة على مستوى الكلية، ومحاضر مجالس الأقسام.

- بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة أنَّ برنامج بكالوريوس في الحقوق يدار بطريقة ملائمة تعكس وجود قيادة فاعلة ومسئولة، فوفقًا لوثيقة الوصف الوظيفي، يقوم منسق البرنامج بإدارة الجودة داخل البرنامج، ويترأس فريق البرنامج، ويعقد اجتماعات دورية ومنتظمة، ويقوم هذا الفريق برفع تقرير بشكل دوري إلى رئيسي قسمي القانون العام والقانون الخاص. كما تأكدت – خلال المقابلات مع فريق البرنامج – من أنَّ هناك خطوطًا واضحة لإدارة البرنامج بطريقة فعالة ومسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير سنوي للبرنامج للعام الأكاديمي 2019–2020، والتي أُجْرِيتْ بتاريخ 2020/7/12. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ كتابة هذا التقرير تستند إلى عدة مُدْخَلات منها: تقارير المقررات التي يقوم به منسقو المقررات في كل فصل دراسي، ونتائج المراقبة الصفية،

وكذلك تقرير المقيم الخارجي للبرنامج، وتوصيات المجلس الاستشاري. وبفحص التقرير السنوي للبرنامج تبين أنه شاملٌ لهذه المدخلات، وانتهى التقرير بخطةٍ تحسينيةٍ (الخطة الإجرائية)؛ تتضمنت عددًا من التوصيات المستقاة من كافة بنود التقرير، وتهدف لإجراء تحسينات على المقررات الدراسية وعلى البرنامج. إلا أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ بنود هذه الخطة بالتقرير السنوي غير مكتوبة بعنايةٍ، ومنها على سبيل المثال أنه في خانة الإجراء وضعتْ مثلاً عبارة: "المجلة العلمية بكلية الحقوق"، وفي بند مؤشر الأداء الخاص بهذا الإجراء وضعت عبارة: "صدر عن المجلة العدد الأول والثاني، وبانتظار صدور العدد الثالث"، كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ التقرير يحتوي على (45) صفحة، منها (31) صفحةً تتضمن جداول مكررة وأخرى فارغة. ولذلك، تؤكد لجنة المراجعة على التوصية الواردة في الفقرة التالية، وتحثُّ على التدقيق في تعبئة البيانات الموضوعة في التقرير السنوي.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّه توجد آليات لمتابعة التوصيات الناتجة عن التقييم السنوي، والتي تتعلق بالتحسينات المطلوبة على مستوى البرنامج، وكذلك المقررات الدراسية، حيث يتم عرض نتيجة التقرير السنوي على مجالس الأقسام العلمية، ومجلس الكلية للنظر فيه، واتخاذ ما يلزم لإجراء التحسينات المطلوبة على مستوى البرنامج والمقررات، كما يتم إعداد خطة تشغيلية وتحسينية؛ بناءً على التوصيات الواردة بالتقرير. إلا أنه لم يُقَدَّمْ دليلٌ على وضع هذه الخطة باستثناء الخطة المتضمنة داخل التقرير السنوي، كذلك فالدليل المقدم، يتضمن الخطة التشغيلية للكلية كلها، وليس للبرنامج على وجه الخصوص. من ناحية أخرى، يوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة يعمل على "ضمان تنفيذ نتائج المراجعات السنوية والدورية"، وقد قُدِّمَ دليلٌ على ذلك، وبفحصه تبين أنه استمارةٌ صادرةٌ عن المركز عن مدى دقة وشمولية التقرير السنوي، وليس عن تنفيذ توصياته. كذلك لاحظت لجنة المراجعة أنّهَ في بداية التقرير السنوي يوضح ما تم بالنسبة لخطة التحسين عن التقرير السنوي السابق. وبفحص التقرير السنوي السابق لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الخطة تتضمن تقريبًا نفس البنود الواردة في التقرير السنوي الحالي، كما لا يتضمن جدولُ متابعة الخطة الموضح في التقرير السنوي الحالي كافة البنود التي وردت في التقرير السنوي السابق. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بالتدقيق في وضع خطط التحسين؛ لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج، وكذلك تطوير آليات لمتابعة تنفيذها، والاستفادة منها في تطوير البرنامج والمقررات.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة مراقبة ومراجعة البرامج"، توضح الإجراءات المتبعة للمراجعة السنوية والدورية له، وفيما يخص المراجعة الدورية للبرنامج، تنص السياسة على أنها تتم كل خمس سنوات، فيما يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّها تتم عند انتهاء دورة مدتها أربع سنوات، ويستطرد تقرير التقييم الذاتي في وصف عملية المراجعة الدورية للبرنامج، وكيفية الاستفادة من نتائجها في التحسين. وقد اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير للمراجعة الدورية للبرنامج، والذي تم في الفترة 12-13 فبراير 2018، وتضمن مشاركة عضوين خارجيين وعضوين داخليين، ووجدت أنَّ التقرير شاملٌ للعديد من جوانب البرنامج، كما يعتمد على العديد من المدخلات مثل توصيف البرنامج، والمقررات، وتقارير البرنامج، والمقررات، وتقييم الطلبة، واستبياناتهم، ونتائجها، وجميع التقارير السابقة بما فيها التقارير السنوية للمدققين الخارجيين، والمجالس الاستشارية وغيرها، كما يُنْظر في أهداف البرنامج ومخرجاته. ويختتم التقرير بتوصيات وإبراز جوانب القوة بالبرنامج. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أن الإجراءات المتبعة للمراجعة الدورية للبرنامج، وتنفيذ تحسينات فيه بناءً على ذلك مناسبة وسليمة.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لسياسة المقايسة المرجعية، فقد أجرت كلية الحقوق مقايسة مرجعية رسمية مع جامعتين إقليميتين ذَوَاتَيْ برامج مماثلة في العام 2019. وقد شملت المقايسة المرجعية عدة جوانب منها: شروط القبول، وأهداف البرنامج، ومحتوى المقررات الدراسية، ومصادر التعلم، ومنهجية التدريس، وطرائق التقييم، وانتهت بمجموعة من النتائج والتوصيات. كما ذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ هناك مقايسات مرجعية غير رسمية أُجْرِيَتْ مع برامج مماثلة على المستوى الإقليمي، إلا أنه لم يُقدَّمْ دليلٌ على إجرائها، ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتوسيع دائرة المقايسات المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

- فحصت لجنة المراجعة التوصيات الواردة في تقرير المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، والتي تضمنت على سبيل المثال: إضافة مقرر "بحث التخرج" كمقرر إجباري، إنشاء وتفعيل العيادة القانونية، وتقليل عدد المقررات الاختيارية. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ هذه التوصيات توضع ضمن وثيقة الخطة الإجرائية؛ لتنفيذ التحسينات الواردة على البرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ هناك تحسينات قد أُجْرِيَتْ استنادًا للتوصيات التي تضمنتها المقايسات المرجعية، ومنها: تغيير مسمى بعض المقررات الدراسية في الخطة الدراسية، وتعديل المتطلب السابق لبعض المقررات، ونقل بعض المقررات إلى مقررات اختيارية بدلاً من كونها إجبارية، ومراجعة مستوى المقررات الدراسية، واجراء تحسينات على ربط مخرجات البرنامج مع المقررات الدراسية. إلا أنه لم تقدم وثائقُ تدلُّ على أن هذه التحسينات قد أُجْرِيَتْ بناءً على المقايسة المرجعية. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتفعيل آلية واضحة؛ للاستفادة من نتائج المقايسة المرجعية في إجراء تحسينات على المقررات والبرنامج.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، تقوم وحدة القياس والتقييم بجامعة العلوم التطبيقية بتجميع وتحليل آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ لتستفيد منها في تحسين البرنامج، ويشمل ذلك تحليل نتائج استبيان أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، ثم يتم تزويد الأقسام الأكاديمية بنتائج تحليل هذه الاستبيانات؛ لكي يتم وضعها في الاعتبار في عمليات تطوير وتحسين البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة عن عدة سنوات من تحليل استبانات أرباب الأعمال، والخريجين، والطلبة بخصوص تقييم المقررات، وبخصوص التعلم الإلكتروني، واستبيان الطلبة الجدد، ووجدت معدل رضا مرتفعًا يصل إلى أكثر من (4) على مقياس خماسي عن معظم بنود الاستبيان وذلك في كافة العينات، إلا أن حجم العينة في معظمها محسوب كمجموع للمستجيبين عن برامج كلية الحقوق الثلاثة، ولا يُظهر نسبة المستجيبين عن برنامج بكالوريوس في الحقوق على وجه التحديد. ولذلك، تقر لجنة المراجعة بوجود تحليل واضح ومركزي للاستبيانات على مستوى الجامعة، وتوصي بتحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم وحدة القياس والتقييم على مستوى الجامعة بتجميع وتحليل آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، سواء التي تمت بالنسبة للطلبة الحاليين، والمتوقع تخرجهم في البرنامج، والخريجين، واجتماعات المجلس الاستشاري، وتقارير الممتحنين الخارجيين، والاجتماعات

مع أرباب الأعمال، ومن ثمَّ ترسلها للأقسام الأكاديمية المعنية، التي تقوم – بناءً على ذلك – بالاطلاع على التعليقات المُجَمَّعَة من الاستبيانات ونتائجها، والاستعانة بها في تطوير البرنامج. ويوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ نتائج هذه الاستبيانات، وخلاصة التعليقات المُجَمَّعَة يتمُّ الاستعانة بها في إعداد التقرير السنوي للبرنامج، وبفحص التقرير السنوي تبين أنه يشير إلى استلام تغذية راجعة من أرباب الأعمال، والخريجين، والطلبة، وإنْ لم يوضح على وجه التحديد خلاصة هذه التغذية الراجعة، أو إذا ما كان سيتم الأخذُ بها.

- اطلعت لجنة المراجعة على عينةٍ من محاضر اجتماعات قسمي القانون العام والخاص، والتي تُظهر اتخاذ قراراتٍ بإجراء تحسينات على المقررات الدراسية، ولكن لم يُشر في تلك المحاضر إلى مصدر هذه التحسينات، كما لم تتضمن هذه المحاضر مناقشة التعليقات المُجَمَّعَة من الجهات ذات العلاقة. كذلك يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إبلاغ هذه التحسينات للجهات ذات العلاقة من خلال محاضر الاجتماعات، إلا أنه لم يُقَدَّمْ دليلٌ على ذلك. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتطوير آلية واضحة للاستفادة من نتائج تحليل الاستبانات المُجَمَّعَة، وآراء الجهات ذات العلاقة في تحسين البرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن إدارة الكلية تعمل على معرفة رضا الطلبة عن التحسينات التي أُجْرِيَتْ من خلال اللقاء المفتوح مع طلبة البرنامج، كما يتم معرفة رضا أرباب الأعمال عن التحسينات التي أُجْرِيَتْ من خلال اجتماعات المجلس الاستشاري، ومحاضر الاجتماعات مع الطلبة والخريجين.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية)حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج(؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة المجالس الاستشارية"، والتي تتضمن أحكامًا واضحةً بشأن صلاحيات واختصاصات المجالس الاستشارية للبرامج، ويتكون من خمسة إلى عشرة أعضاء من ذوي الخبرة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على وثيقة، توضح إنشاء مجلس استشاري للبرنامج بتاريخ 12

أكتوبر 2020. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتكون المجلس من خمسة أعضاء خارجيين من الشخصيات القانونية المشهود لها بالكفاءة والخبرة في المجال القانوني بالمملكة، وأربعة أعضاء داخليين، ويتفق مع وثيقة قرار إنشاء المجالس. وقد فحصت لجنة المراجعة عينة من تواريخ 21 يونية 2014، 30 إبريل 2019، 2 يناير 2020، 26 يونية 2020، إلا أنه لم تُقَدَّمْ للجنة المراجعة محاضرُ اجتماعات أحدثُ بعد التشكيل الجديد للمجلس.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن إدارة البرنامج تحرص على دراسة التوصيات والتوجيهات الصادرة من المجلس الاستشاري، والعمل على تنفيذها، وإدخال التحسينات على البرنامج وَفْقَ متطلباتها. وقد اطلعت لجنة المراجعة على آخر ثلاثة محاضر اجتماعات للمجلس، وتبين أنها تتضمن بعضَ التوصيات من جانب المجلس. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ هذه التوصيات يتمُّ تضمينها في التقرير السنوي للبرنامج، وبفحص التقرير السنوي، تبين أنَّ (البند: 6.4) منه مُخَصَّصٌ للتوصيات الصادرة من الكادر الأكاديمي، أو الطلبة، أو أرباب الأعمال، أو المجلس الاستشاري، إلا أنه تحت هذا البند وُضِعَ جدولٌ يتضمن توصيات جميعها صادرة من "الكادر"، كما هو موضح بالتقرير السنوي للبرنامج، ولم تتم الإشارة إلى المجلس الاستشاري. كما تضمنت الخطة الإجرائية الواردة بالتقرير السنوي التوصية بالعمل على دورية انعقاد المجلس الاستشاري. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بالتأكد من انعقاد المجلس الاستشاري بشكل دوري ومنتظم، وتنفيذ آلية للاستفادة من تغذيته الراجعة بشكل منهجي، ومنتظم في تطوير البرنامج.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى الآليات المتبعة لضمان تلبية البرنامج احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، ومنها: آراء المجلس الاستشاري، والتغذية الراجعة من مشرفي التدريب الميداني، وكذلك الاستبيانات التي يجريها أرباب الأعمال، والتي توضح مدى الرضا عن مستوى خريجي البرنامج، واستبيانات رضا الخريجين عن مستوى البرنامج، واللقاءات التي تُجْرَى مع أرباب الأعمال، وكلها يمكن أنْ تعطي دلائل على احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية لخريجي البرنامج، والعمل على أخذها في الاعتبار عند إعادة النظر في تطويره بشكل عام.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن الكلية تحرص على توفير واعتماد دراسات منهجية وشاملة؛ للعمل على تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية للمملكة. وقد قدمت أدلةٌ على تلك الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2014– 2024، ودراسة مهارات المستقبل وإعداد

الخريجين، للقرن الحادي والعشرين، وهي دراسة عامة صادرة عن وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين، وكذلك دراسة "بايت" عن مهارات المستقبل وإعداد الخريجين. وبفحص التقرير السنوي للعام 2019–2020، فقد أشار إلى تشكيل لجنة في العام 2018؛ لاستطلاع حاجات سوق العمل، إلا أنه لم يشر لما تم في هذا الخصوص، ولم تقدم أدلةٌ على ذلك. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في الحقوق، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ وحدة القياس والتقييم تقوم بمساعدة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة، بإدارة الاستبيانات المختلفة، وتحليل التغذية الراجعة، من جميع الاستبيانات، ثم إرسال التقارير إلى كليات الجامعة، والإدارات ذات الصلة؛ للوقوف عما يجب عمله في ضوء هذه النتائج. كما أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتمادية بجامعة العلوم التطبيقية – باعتباره الجهة المنوط بها هذا الدور على مستوى الجامعة – يقوم بالدور الأساسي في متابعة الآليات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى كليات الجامعة، وبرامجها ومنها برنامج بكالوريوس في الحقوق. كما يعمل على مراجعة التحسينات التي توصي بها جهات المراجعة الداخلية والخارجية. كذلك تقوم لجنة إدارة كلية الحقوق بدورها أيضًا في متابعة الآليات المطبقة لضمان الجودة والاعتماد ومراجعتها بما يتوافق مع سياسة ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج بكالوريوس في الحقوق، المطروحُ في كلية الحقوق، والمقدم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنةُ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. تجهيزات القاعات والمختبرات ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كافٍ وفعال.
2. مرافق تقنية المعلومات مناسبة وكافية لتلبية احتياجات الطلبة.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية:

1. النظر في إضافة مادة قانون المنظمات الدولية إلى قائمة المقررات الاختيارية.
2. أن يتم إعادة النظر في شروط وضوابط القبول، واشتراط معدل كفاءة في مواد معينة كاللغة العربية والرياضيات.
3. أن ينظر البرنامج في إضافة مادة استدراكية باللغة العربية أسوة بالوضع في بعض الجامعات الإقليمية، وتوافقًا مع لغة البرنامج، وطبيعة الدراسات القانونية التي تستلزمُ مستوىً رفيعًا من إجادة اللغة العربية.
4. تخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة محليًّا وإقليميًّا.
5. ضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة التدريسية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الشهادات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها.

6. تطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يُقَدَّمُ لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

7. اشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis وWest Law، وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية.

8. وضع آليات واضحة للصيانة الدورية لمرافق الجامعة.

9. بحث سبب ارتفاع نسبة الطلبة في مرحلة الإخفاق الأكاديمي، والعمل على تحسين الآلية المتبعة لكشفهم في مرحلة مبكرة، ومساعدتهم في ضوء ذلك وتنفيذها.

10. تعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.

11. تطوير آليات رسمية مناسبة لتطوير عملية التدقيق الداخلي الخارجي بناءً على التقييمات والمتابعة التي تُجْرَى لكل منهما.

12. أنْ تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.

13. التدقيق في وضع خطط التحسين؛ لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج، وكذلك تطوير آليات لمتابعة تنفيذها، والاستفادة منها في تطوير البرنامج والمقررات.

14. توسيع دائرة المقايسات المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

15. تفعيل آلية واضحة للاستفادة من نتائج المقايسة المرجعية في إجراء تحسينات على المقررات والبرنامج.

16. تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات وتطوير آلية؛ لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

17. تطوير آلية واضحة للاستفادة من نتائج تحليل الاستبانات المُجَمَّعَة، وآراء الجهات ذات العلاقة في تحسين البرنامج.

18. التأكد من انعقاد المجلس الاستشاري بشكل دوري ومنتظم، وتنفيذ آلية للاستفادة من تغذيته الراجعة بشكل منهجي ومنتظم في تطوير البرنامج.

19. إجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل؛ تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج بكالوريوس في الحقوق، والاستفادة منها في تطويره.